التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية
فى مصـــــــر
(١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨١/٨٠)

دكتور / صبرى احمـــد ابو زيد
مدرس الاقتصـــاد / كليـــة التجـــارة
جامعـــة قنـــاة السويس

مقـــــدمة :

ان كلمة التصنيع فى البلدان النامية لهـــا بريق أخاذ يشحن نفـــوس شعوبها بالأمانى والآمال وانها هى الوسيلة الوحيدة التى ستنقلهم من حالة التخلف التى يعيشونها الى حالة التقدم والرفاهية التى تحياها البـــلدان المتقدمة صناعيا ، لاسيما وان أمامهم تجربة اليابان التى انفصلت عن بلدان العالم الثالث بسبب التصنيع .

وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن فى أهمية الصناعة بالنسبة للاقتصاد القومى فى كل دول العالم ، ولا سيما دول العالم الثالث ، ويقول A.P. Thirlwall ان الصناعة التحويلية هى محرك النمو(١) ، وذلك بعد دراسة قام بها عن ٨١ دولة فى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٧ لمعرفة مدى الارتباط بين نمو الانتاج المحلى وبين نمو الصناعة التحويلية ، ووصل الى المعادلة الآتيـــة*

$$g\,GDP = 1.414 + 0.569\ g_i \quad R^2 = 0.610 \quad (0.051)$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة قوية بين متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نمو الصناعة التحويلية ، كما اكدت هذه العلاقة ايضا دراسات كثيرة أخرى(٢) .

وبالنسبة لمصر فان الأمر أكثر أهمية من ذلك ، فمواردها الزراعية محدودة ، وآفاق التوسع الزراعى المستقبلى محدود للغاية ايضا . وسكانها فى تزايد مستمر بمعدلات مرتفعة تربو على ٥ر٢٪ سنويا .

---

* $g\,GDP$ = متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى .

g_i = متوسط نمو الصناعة التحويلية .

ولمـــا كان الأمر كذلك فان مخرج مصر من أزمتها الاقتصادية هو ايلاء عملية التصنيع الاهتمام المناسب بها . ومن هنا كان اهتمام الحكومات المتتالية منذ يوليو ١٩٥٢ بقضية التصنيع ، وقد مرت الصناعة فى مصر بمراحل متعددة بعضها ايجابى وبعضها الآخر سلبى . وفى هذه الورقة سنحاول دراسة التغييرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية ، بصفتها جوهر الصناعة ، خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨١/٨٠ ، وتتضمن هذه الدراسة نبذة تاريخية عن تطور الصناعة منذ عهد محمد على ، ودور الصناعة فى الاقتصاد القومى ، وحجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة ، ثم تحلل الدراسة هيكل تكاليف الانتاج الصناعى حتى تحدد نسبة المدخلات المحلية والمدخلات المستوردة الى جملة المدخلات ، واثر التغييرات الهيكلية فى الصناعة على انتاجية القوة العاملة ، ثم تحاول الدراسة تحديد العوامل المسئولة عن النمو الصناعى ، وتعالج سياسة الاحلال محل الواردات وهل حققت الغرض منها أم لا ، ثم تركز الدراسة فى النهاية ، على التحولات الهيكلية فى الصناعة المصرية ، وهل حققت حالة التوازن طبقا للمعايير الاقتصادية ، ومن دراسة وتحليل هذه العناصر تستطيع هذه الدراسة معرفة المشاكل التى قابلت الصناعة أثناء تطورها وتحولاتهـــا الهيكلية ومن ثم يمكنهـــا اقتراح بعض الحلول والتصورات اللازمة لاقالتها من عثرتها ووضعها فى مسارها السليم .

١ ــ نبـــذة تاريخيـــة

يرجع تاريخ الصناعة الحديثة فى مصر الى عهد محمد على (١٨٠٥ ــ ١٨٤٩) ، حيث كادت تصل الصناعة فى عهده الى مستوى الصناعات الغربية ، الا أنه لم يكتب لها استمرار النمو ، ويرد البعض انهيار الصناعة بعد محمد على الى حالة التخلف فى البلاد والتدخل الاجنبى ، أما انصار الحرية الاقتصادية ، فيردونها الى الاحتكارات وعدم كفاية الادارة الحكومية ، أما تقرير لجنة الصناعات فيرجع انهيار الصناعة بعد وفاة محمد على الى انه ــ أى محمد على ــ كان القابع على زمامها المـــالك لدورها ، فألقيت مصائرها من بعده الى حفظة لم تهيىء لهم الظـــروف دائما الابقاء على ارثه(١) .

وحاول سعيد من بعده احياء الصناعة المصرية ولكنه كان عكس سلفه ، فشجع القطـــاع الخاص ، الا انه لم يكتب لهـــا النجاح بسبب انصراف المستثمرين الى الزراعة، وظلت الصناعة ضئيلةالحظ فى عهد اسماعيل أيضا، ففتحت الأبواب فى مصر للاستيراد فأصبحت سوقا تتنافس فيه صناعات الدول الكبرى فانخفضت الأسعار بشكل لا يساعد على قيام صناعة وطنية ، ومن ثم لم تظهر الا بعض الصناعات البسيطة مثل صناعة السكر والكحول وحلج القطن وضرب الأرز وعصر الزيتـــون والدباغة والنسيج اليدوى والحرير والسجاير .

وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى انعدمت واردات كثير من السلع الاجنبية ، فشكلت الحكومة لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ ، لتتولى بحث أثر الحرب على الصناعة المصرية وتجارتها ، واعدت اللجنة تقريرها وأكدت أنه من الخطأ المناقض للحقائق التاريخية القول أن مصر لم تكن بلدا صناعيا(٢) وسرد التقرير تاريخ الصناعة المصرية وتقدمها فى عهد قدماء المصريين ، وأشاد بما بلغته من التقدم بعد الفتح الاسلامى واستطرد الى انهيارها أبان الحكم التركى ثم الى نهضتها فى عهد محمد على .

وقد لعب هذا التقرير ـــ الى جانب توقف الواردات الصناعية الاجنبية بسبب الحرب ـــ دورا فى شحذ همة القطـــاع الخاص على اقـــامة بعض الصناعات لتحل محل الواردات التى انقطعت ، ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت السلع الاجنبية تنهال بشكل كبير على السوق المصرية فكادت تقضى على الصناعات القليلة التى قامت .

وفى سنة ١٩٢١ انشئت مصلحة التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة التجارة والصناعة ، وفى ١٩٣٤ انشئت وزارة التجارة والصـــناعة فبذلت مجهودات معقولة فى تنمية الصناعة ، حيث أوفدت البعثات العلمية للخارج (مثل بعثات صناعة الاثاث والخشب والزجاج) وانشأت المعاهد الصناعية لتدريب العمال ، كعمال الزجاج والغزل والنسج والصـــوف والسجاد ، وقدمت التسهيلات المصرفية ، وكان قد انشىء بنك مصر عام ١٩٢٠ وشركاته الصناعية ، وفى عام ١٩٢٢ انشىء الاتحاد المصرى للصناعات ، وكان له دور فى تعديل التعريفة الجمركية .

ولم تبدأ النهضة الصناعية فى مصر الا بعد تعديل التعريفة الجمركية فى أبريل ١٩٣٠ ، حيث استطاعت الدولة أن تسيطر على الجمارك ومن ثم تحمى الصناعة المحلية ، وبذلك ازدهرت الصناعة ، لدرجة أن زاد انتـــاج بعض الصناعات المحلية على الاستهلاك المحلى فصدر الفائض الى الخارج ، مثل زيت بذرة القطن والكسب والسكر المكرر وفضلات المطاحن وفوسفات الجير والمنجنيز وملح الطعام والسجاير والكحول(٣) .

ولمـــا نشبت الحرب العالمية الثانية كانت مصر صناعيا تختلف عما كانت عليه فى الحرب الأولى ، فقـــد كان لديها فى الحرب الثانية صناعات عديدة بلغت قدرا من التقدم فتمكنت من الحصول على اغلب ما تحتاجه هى وقوات الحلفاء من السلع المصنعة . وقد مهدت هذه الحرب الثانية السبيل لنمو الصناعة المصرية (القطاع الخاص) ، اذ كانت تنعدم المنافسة الخارجية، فاشتغلت بعض المصانع بكامل طاقتها ، وتوسع بعضها الآخر باستيراد آلات ومعدات جديدة أو صنعها فى مصر ، ولا سيما صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وبعض الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البنـــاء والصناعات الميكانيكية الصغيرة . ونشأت بسبب الحرب صناعات جديدة ، مثل الجبن وتعبئة الخضروات وورق اللف والعلف وصناعة السيزال وقطع

الغيار وأدوات الغزل والنشـــا والجلوكوز وحامض الكلوريديك والنتريك وكبريتات النحاس ومواقد الغاز والولاعات وأنابيب المعاجين وتنقية الرصاص والأجهزة العلمية والطبية ومنتجات الكاوتشوك(٤) .

وفى بداية الخمســـينات أكملت الصناعة المصرية ما يسمى « المرحلة الأولية للتصنيع » وهى تلك المرحلة التى تتسم باحلال بعض المنتجـــات الصناعية الوطنية البسيطة محل الواردات ، وكانت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية على قمة هذه المنتجات ، فى حين افتقر هيكل الصناعة التحويلية الى الصناعات المعدنية والصناعات الراسمالية ، وبصفة عامة تميزت الصناعة التحويلية عام ١٩٥٢ بأنها صناعة استهلاكية حيث اختصت بحوالى ٣ر٧٧٪ من العمالة فى الصناعة التحويلية ٥ر٧٠٪ من جملة القيمة المضافة فى هذه الصناعة ، فى حين بلغت هذه النسب ٧ر١٨ ، ٨ر٢٥ فى الصناعات الوسيطة ، ٤٪ ، ٧ر٣٪ فى الصناعـــات الراســـمالية على التـــوالى(٥) .

مما سبق يلاحظ أن الصناعة المصرية كانت قائمة على اكتاف القطاع الخاص باستثناء فترة حكم محمد على ، الا أنه مع قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت الصناعة ـــ والنشاط الاقتصادى كله ـــ يحظى ولأول مرة منذ عهد محمد على بتدخل الدولة تدريجيـــا .

فتنوع دور الدولة من تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله بمفرده الى مشاركتها له فى بعض المشروعات الصناعية ، ثم الى انشاء مشروعات صناعية خالصة الملكية للدولة (قطاع عام) ، وانشئت أول وزارة للصناعة فى يوليو ١٩٥٦ فقامت باعداد البرنامج الأول للسنوات الخمس للصـــناعة ١٩٥٧ ـــ ١٩٦٣ الذى بلغت استثماراته الكلية ٣٣٠ مليون جنيه ، ولمـــا تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـــ ١٩٦٥/٦٤ كان هذا يعنى انهاء البرنامج الأول للصناعة ، وبذلك انتهى فى آخر يونيو ١٩٦٠ حيث احتوته الخطة الخمسية ، وفى الفترة من نوفمبر ١٩٥٧ حتى يونيو ١٩٦٠ بلغت استثمارات البرنامج الصناعى الأول :

ـــ ٥ر٨٣ مليون جنيه تكاليف ١٠٥ مشروعا صناعيا بدأ الانتـــاج فعلا قبل ١٩٨٠/٦/٣٠ .

ـــ ٥ر٥٨ مليون جنيه استثمارات مشروعات صناعية شرع فى تنفيذها قبل بدء الخطة الخمسية ونقلت باقى استثماراتها الى الخطة الشاملة .

وعلى ذلك اتسمت حقبة الستينات بسيطرة الدولة على النشـــاط الاقتصادى لاسيما القطاع الصناعى ، الى أن جاء عقد السبعينات الذى احدث تحولا فى الاقتصاد المصرى تمثل فى اصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بشأن استثمار المـــال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٢ ـ دور الصناعة فى الاقتصاد القومى

تلعب الصناعة دورا هاما فى اقتصاديات كل بلدان العالم ، لدرجة أن أصبحت معها الصناعة (من حيث هيكلها وعدد العاملين بها والدخل المتولد منها) مقياسا لقياس مدى التخلف والتقدم . وبدأ يبرز دور الصناعة فى الاقتصاد المصرى فى نهاية الخمسينات حين بدأ تنفيذ البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ ، وازداد دورها أهمية مع الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى فى ادارة الاقتصاد المصرى وذلك خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ .

فقد أرتفعت مساهمة الصناعة فى الانتـــاج القومى من ٩ر٣٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٩ر٣٩٪ عام ١٩٦٥/٦٤ ، وبدأت بعد ذلك تأخذ فى التدهور رويدا رويدا ، حيث لم يتسن تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بسبب حرب ١٩٦٧ ، واستمرار تعبئة الاقتصاد القومى لخدمة الحرب واعادة بنـــاء القوات المسلحة ، فكان لذلك اثره السلبى على تخصيص الاستثمارات الكافية لقطاع الصناعة ، بالاضافة الى تشغيل هذا القطاع وقطاعات التشييد والبناء لخدمة المجهود الحربى ، وبذلك انخفضت مساهمة الصناعة الى ٣ر٣٧٪ عام ١٩٧٥ والى ٢٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، « انظر الجدول رقم ١ » .

ارتفع نصيب الصناعة فى القيمة المضافة المتولدة على المستوى القومى من ٩ر١٦٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٣ر١٨ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٤) ، وواصلت ارتفاعها حتى عام ١٩٧٠ الا أنها عادت تأخذ فى الانخفاض اعتبارا من ١٩٧٥ حيث وصلت الى ٨ر١٧٪ ووصلت عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٦ر١٣٪ ، وليس من الصعوبة تفسير سر هذا التدهور فى القيمة المضافة المتولدة عن الصناعة فى الفترة بعد ١٩٧٥ ، حيث أنه بعد حرب ١٩٦٧ تم اعطـــاء المجهـــود الحربى الأولوية الأولى ونقصت الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد كما سبق القول وبالتالى لم يتم تجديد أية مصانع وبدأ اثر ذلك يظهر خلال السبعينات ، وتضافر معه اعتبارا من منتصف السبعينات تراخى دور الدولة ، وظهور قطاع جديد مشترك وأجنبى طبقا لقانون الاستثمار المـــال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، كل ذلك انعكس على الصناعة فتقلص دورها فى تحقيق اضافات للدخل القـــومى .

وللصناعة دور كبير فى تشغيل نسبة لا يستهان بها من القوة العاملة ، حيث يعمل بالصناعة ٥ر١٢٪ من اجمالى القوة العاملة على المستوى القومى ، ولم تتناقص هذه النسبة منذ عام ١٩٦٠/٥٩ حتى الآن ولكنها آخذة فى التزايد باستمرار حيث كانت فى ٦٠/٥٩ حوالى ٦ر١٠٪ من جملة القوة العاملة أصبحت ٥ر١٢٪ عام ١٩٨٢/٨١ كما تدفع الصناعة أجورا لهذه القوة العاملة تبلغ حوالى ١٨٪ من جملة الأجـــور على المستوى القـــومى عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول (١) :

بعض المؤشرات التى توضح دور الصناعة فى الاقتصـــاد القومى (١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٢/٨١)

(القيمة والاجور بالمليون جنيه)

البيـــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١
الإنتاج المحقق بالأسعار الجارية :					
(أ) قيمة الإنتاج القومى	٢٤٦٩,٤	٣٧٤٣,٤	٥٢٠١,٤	٩٣٨٢,٦	٣٤٢٢٥,٦
(ب) قيمة الإنتاج الصناعى	٨٨٥,٧	١٣٥٦,١	١٩٩٢,١	٣٣٤٦,٦	٩٤٩٤,٠
(ج) نسبة الإنتاج الصناعى إلى الإنتاج القومى	٪٣٥,٩	٪٣٩,٩	٪٣٨,٢	٪٣٧,٣	٪٢٧,٧
إجمالى الدخل المحقق بالأسعار الجارية:					
(أ) إجمالى الدخل القومى	١٣٣٧,٧	٢٠٠٠,٦	٢٦٦٣,٠	٤٧٦٠,١	١٩٦٣٨,٨
(ب) إجمالى الدخل الصناعى	٪١٦,٩	٣٦٦,٥	٥١٤,٥	٨٤٩,١	٢٦٦٥,٢
(ج) نسبة الدخل الصناعى إلى الدخل القومى	٢٢٥,٥	٪١٨,٣	٪١٩,٣	٪١٧,٨	٪١٣,٦
المشتغلين بالألف :					
عدد المشتغلين بالاقتصاد القومى	٦٣٣٥	٧٥٧٤	٨٣٨٣	٨٩٥٧	١١٧٢٥
عدد المشتغلين بالصناعة	٦٦٠	٩٠٠	١٠٠٠	١١١٨	١٤٦٢,٧
نسبة عدد المشتغلين بالصناعة إلى عددهم بالاقتصـــاد القـــومى	٪١٠,٦	٪١١,٩	٪١١,٩	٪١٢,٥	٪١٢,٥
الأجـــور :					
(أ) الأجور فى الاقتصاد القومى	٥٩٩,٢	٩٥٦,٧	١٢٥٢,٨	٢٠٨٦,٥	٧٤٤٩,٠
(ب) الأجور فى الصناعة	١٢٠	١٩٨,٩	٢٣٤,٦	٣٨٤,٣	١٣٣٣,٧
(ج) نسبة الأجور فى الصناعة إلى الأجور بالاقتصاد القومى	٪٢٠	٪٢٠,٨	٪١٨,٧	٪١٨,٤	٪١٧,٩

المصدر : وزارة التخطيط :

— مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد السادس ، ١٩٧٧

— المكونات الرئيسية لخطة ١٩٨٣/٨٢ .

ومن ثم يجب ايلاء قطاع الصناعة الأهمية التى تناسبه ، حيث يكمن فيه بذور التقدم ، وبذور الانتقال من مصاف البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، فقد انفصلت اليابان عن دول العالم الثالث بالتصنيع ، ودول أخرى كثيرة فى سبيلها الى اللحاق بالدول المتقدمة بسبب التصنيع .

والقول بأن مصر تعانى من مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع، قول مردود عليه ، فقد ذكر مورارى د. برايس أنه سئل مرة فى « هايتى » عن أهم ثروة تمتلكها الدولة للتنمية فكان جوابه هو « فقر الدولة » ، فمع معدلات أجور لا تصل الى ١٠٪ من مستويات الاجور فى أمريكا الشمالية ، بشرط أن يكون العمال انتاجيين فأنه يمكن صناعة سلع صادرات تقل تكلفتها بمقدار ربع التكلفة التى تتكلفها فى بلادها . وأضاف « مورای » قائلا : أن العمل الرخيص بشرط أن يكون انتاجيا كان الثروة الكبرى التى مكنت بعض الدول كاليابان وهونج كونج وبورتريكو من أن تتصنع ، ولما كانت الاجور فى تلك الدول قد أرتفعت وستستمر فى أرتفاعها ، فقد انتقلت الميزة الى أماكن أخرى كالهند وجنوب شرق آسيا ومختلف جزر البحر الكاريبى التى تستطيع أن تكون رأسمالها على حساب العمل الرخيص فيها لتهيىء نقطة بداية لنموها الصناعى ، ومنها تكون قادرة بالتدريج على الانتقال الى مستويات وأنواع تصنيع لا تعتمد أساسا على مزايا الأجور المنخفضة(٦) .

كما أوضحت وزارة التخطيط أيضا ، أن المشكلة فى التنمية الصناعية فى مصر ليست مجرد نقص الأموال اللازمة للاستثمار بل هى فى الأساس مشكلة بشرية اجتماعية ، لأن الصناعة التصديرية التنافسية لا يمكن أن تقوم على استيراد المصانع والتكنولوجيا ، بل ينبغى أن تقام فى الدولة قاعدة تكنولوجية ابتكارية قوية تدعم التطوير الصناعى تطويرا مستمرا ، من حيث المعدات والآلات والتسويق وغير ذلك ، كما فى الدول الصناعية المصدرة الكبرى مثل اليابان وسويسرا وغيرها .

٣ ــ الاستثمارات فى قطاع الصناعة

١/٣ حجم الاستثمار :

لقد أولت الدولة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين عناية خاصة ، ومنحته استثمارات ضخمة لم يحظ بها أى قطاع آخر ، وعملت دائما على زيادة الاستثمارات المخصصة له سنة بعد أخرى ، بحيث أرتفعت الاستثمارات الموجهة للصناعة التحويلية والتعدين من نحو ٥٩ مليون جنيه عام ٦١/٦٠ الى ١١٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ولم ينخفض نصيب قطاع الصناعة والتعدين من الاستثمارات عن ٢٥٪ من الاستثمارات الكلية على مستوى الاقتصاد القومى ، طبقا للجدول الآتى رقم (٢) :

جـــدول (٢) :

الاستثمارات الموجهة للصناعة التحويلية والتعدين للفترة ١٩٦٠/١٩٦١ — ١٩٨٢/٨١

مليون جنيـــه

البيـــان	٦١/٦٠ إلى ٦٥/٦٤	٦٦/٦٥ إلى ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ إلى ١٩٧٦	١٩٧٧ إلى نهاية ٨٢/٨١	جملة الاستثمارات من ٦١/٦٠ إلى نهاية ١٩٨٢/٨١
استثمارات الصناعة والتعدين	٤٠٣,٩	٤٥١,٨	١٢٩٥,٧	٤٨٦٨,٦	٧٠٢٠,٠
الاستثمارات الكليـــة	١٥١٣,٠	١٧٤٦,٦	٤٦١٠,٦	١٨٠٣٨,٠	٢٥٩٠٨,٢
نسبة استثمارات الصناعة إلى الاستثمارات الكلية	٪٢٦,٧	٪٢٥,٩	٪٢٨,١	٪٢٧,٠	٪٢٧,١

المصدر :

وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى لخطة الخمسية ٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٣ .

٢/٣ انتاجيـــة الاستثمار فى الصناعة :

بالنظر الى الجدول رقم (٣) يتضح أن معامل الاستثمار الى النـــاتج ، اى نسبة الاستثمار المخصصة للصناعة الى الناتج الصناعى ، قد ارتفـــع من ١ر٣ — ١ خلال ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ الى ١٣٠٣ — ١ خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ .

جـــدول (٣)

حجم الاستثمارات والناتج المتولد ومعامل الاستثمار فى الصـــناعة

(مليون جنيـــه)

البيـــان	١٩٦٠/ ٥٩ إلى ١٩٦٥/ ٦٤	١٩٨١/٧٧ إلى ١٩٨٢
حجم الاستثمارات المنفذة فى الصناعة	٤٠٣,٩	٤٨٦٨,٦
الزيادة فى الناتج المتولد فى الصناعة بالأسعار الثابتة	١٢٨,٧ (١)	٣٦٧,١ (٢)
معامل الاستثمار إلى الناتج	١ – ٣,١	١ – ١٣,٣

(١) بأسعار ٥٩ / ١٩٦٠

(٢) بأسعار ١٩٧٥

المصدر :

وزارة التخطيط ، الأطار العام التفصيلى لخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ – ٨٦/١٩٨٧ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٩

كما يوضح هذا الجدول ايضا ان القيمة المضافة المتولدة خلال الخطة الخمسية الأولى ٥٩/١٩٦٠ــ٦٤/١٩٦٥ تحتاج خلال المدة ٧٧ــ٨١/١٩٨٢ الى زيادة حجم الاستثمارات اربعة اضعاف ونصف فوق حجم الاستثمارات التى كانت متاحة آنذاك ، ولا يخفى أن ارتفاع قيمة مكونات الاستثمارات المحلية والأجنبية ، له دور هام فى هذا الشأن ، غير أن طبيعة الاستثمار نفسه ، والتركيز على صناعات بعينها فى السنوات الأخيرة يعتبر العـــامل الأهم فى هذا المجال ، ان تدهور انتاجية الاستثمار سواء بالقياس بالدخل المترتب عليه أو بالقياس بتوفير فرص العمالة يحفز الى الحد من التوسع فى بعض الصناعات(٧) .

٣/٣ معامل الاستثمار ــ العمالة :

ان المشاكل الهامة التى يعانى منها الاقتصاد القومى كيفية خلق فرص عمل حقيقية للسكان المتزايدى العدد ، خاصة وان قطاع الزراعة حاليـــا يتجه الى الميكنة ، ومن هنا تتضح اهمية مشاركة الصناعة فى خلق فرص عمـــل .

وقد اتاحت الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية الأولى فرص عمل اكثر مما اتاحته فى الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ ، كما يوضح الجـدول رقم (٤) .

جـــدول (٤)

الاستثمارات وعدد العاملين ومعامل الاستثمار فى الصـــناعة

البيـــان	١٩٦٠/١٩٥٩ إلى ١٩٦٥/٦٤	١٩٧٧ إلى ١٩٨٢ ٨١
حجم الاستثمارات المنفذة فى الصناعة (بالمليون جنيه)	٤٠٣,٩	٤٨٦٨,٦
الزيادة فى عدد العاملين بالصناعة (بالألف عامل)	٢٧٦,٠	٢٣٤,٣
معامل الاستثمار إلى العمالة (جنيه /عامل)	١٤٦٣	٢٠٧٧٩

المصدر :

وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢/٨٣–٨٦/١٩٨٧، الجزء الثانى الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ .

ومن الجدول رقم (٤) أيضا ، يتضح أن معامل الاستثمار ارتفـــع فى الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ حوالى ١٤ ضعفا عما كان عليه خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ ، وهذا الارتفاع لا يرجع فقط الى الزيادة فى حجم الاستثمارات ، وانما يرجع أساسا الى اقامة عدد من الصناعات الثقيلة فى السبعينات مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم وفحم الكوك وغيرها. وبالرغم من اهمية مثل هذه الصناعات الثقيلة ، الا أن عدم الموازنة بينها وبين الصناعات الأخرى أمر ضار بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فلابد من احداث توازن بين الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة ، لأن الأخيرة تساعد على خلق فرص استثمارية أمام المستثمرين الأفراد ، كما تساعد أيضا على اتاحة فرصة الانطلاق لأصـــحاب الـــكفاءات الذين لا يجدون فرصتهم فى المشروعات الكبيرة ، بالاضافة الى ان هذه الصناعات الصغيرة ستنمو وتزدهر اذا ما اتجهت لأسواق خاصة محدودة قد لا تكون بالضرورة محل اغراء المشروعات الكبيرة ، فهى تثير النشاط والحـــركة فى الأسواق الأقليمية ، وتبث روح المنافسة فى الاقتصاد القومى ، وتعمل على تقوية عوامل الاستقرار فى المجتمع(٨) .

كما أنه هناك حالات يلعب فيها قطاع الصناعات الصغيرة دورا هاما فى حركة التصنيع ، واليابان خير مثال على ذلك ، فمساهمة المؤسسات الصغيرة فى حركة التصنيع يعتمد الى حد ما على قوة وطبيعة روابطها بالمصانع الحديثة ، فالتعاقد من الباطن مثلا يهيىء لقطاع الصناعات الصغيرة سوقا ، كما قد يمده أحيانا برأس المال العامل أو بالمساعدة الفنية ، ومقابل ذلك يفيد القطاع الحديث « الكبير » من التكاليف المنخفضة ، وسهولة حركة العمال والمنظمين شكل آخر من أشكال الاعتماد المتبادل بين القطاعين، فقد يفضى التعاقد من الباطن الى تشجيع هذه الحركة لأنه يقرب أصحاب الحرف والعمال من أصحاب الأعمال أو المديرين فى الصناعة الحديثة ، فيعرف أصحاب الصناعات الصغيرة أو عمالها معلومات أفضل عن فرص العمل ، بينما أصحاب الأعمال أو المديرين بالصناعات الحديثة يحصلون على معلومات عن المهارات والمواهب ، هذه القابلية الزائدة للحركة ترفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد ، وتتحقق تبعا لذلك مكاسب أخرى نتيجة لأن كل قطاع يولد وفورات خارجية يستفيد منها القطاع الآخر(٩) .

٤ ـ هيكل التكاليف فى الصناعة

بالنظر الى هيكل مدخلات الانتاج طبقا لما يوضحه الجدول رقم (٥)، نجد أن المدخلات من الصناعة التحويلية آخذة فى الانخفاض خلال سنوات الدراسة ، حيث نجد أنها انخفضت من ٤ر٤٢٪ من جملة مستلزمات الانتاج عام ١٩٦٧ الى ٢ر٢٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ، ونفس الأمر تقريبا اذا ما تم النظر اليها كجزء من قيمة الانتاج الكلى بتكلفة العوامل حيث أنها كانت تمثل ٣ر٢٩٪ من قيمة الانتاج عام ١٩٦٧ انخفضت الى ٢١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

أما المدخلات الزراعية فانها ارتفعت من ٤ر٩٪ عام ١٩٦٧ الى ٣ر٢١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ من جملة مستلزمات الانتاج ، وارتفعت من ٤ر٩٪ من قيمة الانتاج بتكلفة العوامل عام ١٩٦٧ الى ٣ر١٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

وبذلك تكون المدخلات من الصناعات التحويلية ومن المنتجات الزراعية تشكل الوزن النسبى الأكبر سواء بالنسبة لمستلزمات الانتاج الكلية أو بالنسبة لقيمة الانتاج بتكلفة العوامل ، حيث يشكلان سويا ٤٠٪ من جملة مستلزمات الانتاج ، ٣٦٪ من جملة الانتاج عام ١٩٨٣/٨٢ . وهذا أمر طبيعى فى ظل صناعة تسيطر عليها الصناعات الخفيفة (مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية) وبعض الصناعات الوسيطة (مثل صناعة الخشب ومنتجاته والمطاط .. الخ) .

ويلاحظ من جدول هيكل تكاليف الانتاج الصناعى أيضا ، أن المكون المحلى فى مستلزمات الانتاج آخذ فى التناقص بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة ، مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج ، فقد تناقصت نسبة مستلزمات الانتاج المحلية من ٦ر٦٦٪ من جملة مستلزمات الانتاج عام ١٩٦٧

جدول (٥)

هيكل التكلفة الاجمالى فى الصناعة التحويلية فى بعض السنوات

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

البيان	١٩٦٧			١٩٧٦			١٩٨٣/٨٢		
	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج
منتجات زراعية	٧٧,٨	١٣,٨	٩,٤	٦٤٩,٠	٢٨,٠	١٩,٢	١٥٦٢,١	٢١,٣	١٥,٣
تعدين	٢٥,١	٤,٥	٣,١	٢٦,٥	١,١	٠,٨	١٦٥,٤	٢,٣	١,٦
صناعة تحويلية	٢٣٨,٨	٤٢,٤	٢٩,٣	٦٤٧,٥	٢٨,٠	١٩,٢	٢١٤٣,٢	٢٩,٢	٢١,٠
كهرباء(١)	١٢,٣	٢,٢	١,٥	—	—	—	٤٤,٨	٠,٦	٠,٤
مرافق عامة	٠,٥	—	,١	٥,٥	٠,٢	٠,٢	٣١,٤	٠,٤	٠,٣
نقل وتخزين	٦,١	١,١	٠,٧	٣,٣	٠,١	—	٥٠,٨	٠,٧	٠,٥
خدمات أخرى	١٥,٤	٢,٧	١,٩	٧٥,٣	٣,٣	٢,٢	٥٦٥,٥	٧,٧	٥,٥
جملة المستلزمات المحلية	٣٧٥,٢	٦٦,٦	٤٦,٠	١٤٠٧,١	٦٠,٧	٤١,٦	٤٥٦٣,٢	٦٢,١	٤٤,٨
مستلزمات مستوردة	١٨٨,٣	٣٣,٤	٢٣,١	٩٠٧,٠	٣٩,٢	٢٦,٩	٢٧٨٣,٢	٣٧,٩	٢٧,٣
إجمالى المستلزمات	٥٦٣,٥	١٠٠	٦٩,١	٢٣١٤,١	١٠٠	٦٨,٥	٧٣٤٦,٤	١٠٠	٧٢,١
القيمة المضافة	٢٥٢,٤		٣٠,٩	١٠٦٣,٠		٣١,٥	٢٨٤٩,٥		٢٧,٩
الانتاج بتكلفة العوامل	٨١٥,٩		١٠٠	٣٣٧٧,١		١٠٠	١٠١٩٥,٩		١٠٠
المعامل الفنى	٠,٦٩			٠,٦٩			٠,٧٢		
المستلزمات المستوردة/ الانتاج	٢٣,١٪			٢٦,٩٪			٢٧,٣٪		
الصادرات بالمليون جنيه	٧٧,٨			٣٩٢,٩			٧٠٦,٤		
الصادرات/ المستلزمات المستوردة	٤١,٣٪			٤٣,٣٪			٢٥,٤٪		

(١) بند الكهرباء فى عام ١٩٧٦ مضافا الى بند الصناعة التحويلية

المصدر : محسوب من جداول المدخلات والمخرجات عن هذه السنوات .

الى ٦٠٧ عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت قليلا عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٦٢ر١٪ ، وبذلك ارتفعت نسبة مستلزمات الانتاج المستوردة الى الانتاج الكلى خلال هذه السنوات من ٢٣ر١ الى ٢٦ر٩ الى ٢٧ر٣٪ على الترتيب وهذا امر ضار بالاقتصاد القومى لما يشكله من عبء على ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات .

اما عن نسبة الصادرات الى مستلزمات الانتاج المستوردة ، فنجد انها تحسنت عام ١٩٧٦ قليلا عما كانت عليه عام ١٩٦٧ حيث ارتفعت من ٣ر٤١٪ عام ١٩٦٧ الى ٣ر٤٣٪ عام ١٩٧٦ ، الا انها عادت الى وضع سيء حيث انخفضت بشكل كبير الى ٤ر٢٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ . وهذا ـ للمرة الثانية ـ يشكل ضغوطا على ميزان المدفوعات بسبب عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية على تغطية تكاليف استيراده لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها من الخارج ، كما انه ـ جزئيا ـ قد يعنى زيادة فى معدلات الفاقد والتالف وسوء استخدام مستلزمات الانتاج وليس ادل على ذلك من انه اذا نظرنا الى المعامل الفنى للانتاج لوجدنا انه ظل ثابتا عند ٦٩ر٠ دون اى تحسن خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ ، وارتفع الى ٧٢ر٠ عام ١٩٨٣/٨٢ ، كما قد لوحظ ايضا انخفاض كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج فى بعض شركات القطاع العام الصناعى ، فعلى سبيل المثال انخفضت كفاءة استخدام القطن الخام وزادت نسبة العادم ، وفى الصناعات الغذائية انخفضت كفاءة استخدام بعض المستلزمات مثل بذرة القطن والسكر الخام والزيت المستورد للتكرير ، والالبان الخام والدخان الخام وبعض الفواكه ، وفى الصناعات الكيماوية ارتفعت نسبة الفاقد من الخامات المستخدمة من جذوع الشجر والخشب والزان والياف الكتان القصيرة وورق الكرافت والجرافيت .. وفى الصناعات المعدنية زاد الفاقد من الكتل فى مرحلة الدرفلة الآلية بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية نتيجة لاعادة تجهيز الكتل المستوردة بسبب زيادة اطوالها عن الأطوال المناسبة لوحدة الدرفلة بالشركة ، كما انخفضت كفاءة استخدام الحديد الغفل فى مرحلة المحولات وخاصة المحولات الأوكسوجينية ومرحلة الصب المستمر لشركة الحديد والصلب ، كما زاد الفاقد لزهر الهيماتيت وحديد الخردة بمصنع اللوازم فى شركة النصر لصناعة المواسير ولوازمها(١٠) .

وحيث أن الوضع كذلك ، فان الأمر يتطلب ترشيد استخدام مستلزمات الانتاج عن طريق تحسين العملية الانتاجية ذاتها ، وزيادة الكفاءة الادارية والفنية للعاملين ، وعموما زيادة الانتاجية سواء للعاملين أو لباقى عناصر الانتاج الأخرى ، كما يتطلب الأمر ضرورة زيادة الصادرات من الصناعة التحويلية فى محاولة لزيادة قدرة قطاع الصناعة على تغطية تكاليف استيراده من الخارج لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها ، وذلك كله يعمل على تقليل الضغوط على ميزان المدفوعات ، ومن ثم المساهمة فى رفع قدرة الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى .

٥ ــ العوامل المسئولة عن النمو الصناعى

فى هذا الجزء تتم محاولة قياس العوامل التى أدت الى نمو انتـــاج الصـــناعة التحويلية فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٠ ، باستخدام الأسلوب الذى اتبعه تشيزى H.B. Chenery ، وطبقا لهذا الأسلوب فان الزيادة فى الانتاج ترجع الى العوامل الثلاثة الآتية :

١ ــ الزيادة فى الطلب المحلى (بافتراض ثبات نسبة الواردات الى العرض الكلى) .

٢ ــ الزيادة فى الصادرات .

٣ ــ زيادة الواردات الى الطلب الكلى ، وهذا العامل معروف بأنه عنصر « الاحلال محل الواردات » .

ونموذج تشيزى يأخذ الصورة الرياضية الآتية :

$$\Delta م = د_{١} \Delta ط + د_{١} \Delta ص + \Delta د . ع_{٢}$$

حيث :

Δ م = التغير فى الانتاج المحلى .

د = نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى .

ط = الطلب النهائى (شاملا الطلب الوسيط والتغير فى المخزون)

ص = الصـــادرات .

ع = العرض الكلى (وقد تم حسابه هنا على اعتبار أنه الانتاج المحلى + الواردات) .

١، ٢ = سنتى الأساس والمقارنة .

هذا وقد تم حساب هذه العوامل فى الجدولين رقمى (٦) و (٧) ، حتى يمكن مقارنة العوامل المســئولة عن النمو الصناعى خلال فترتى الستينات والسبعينات ، وقد تم حساب هذين الجدولين بالأسعار الجارية ، ورغم أن هذا اجراء غير دقيق ، الا أنه كثيرا ما اتبع ، وذلك بسبب نقص البيانات ولا سيما عـــدم وجـــود سلسلة كاملة من الأرقام القياسية عن المتغيرات الاقتصادية فى مصر ، ومن ثم فان النتائج التى توصلنا اليها ترد عليها بعض التحفظات ، ويجب أخذها بحرص .

وبالنظر الى الجدولين المذكورين رقمى (٦)، (٧) يتبين أن الصناعة المصرية تنمو على نفس نمط النمو فى عديد من البلدان النامية ، حيث أنه كلما سارت الدول قدما فى التصنيع انخفض مكون الاحلال محل الواردات (كنسبة مئوية من زيادة النـاتج) فى الصناعات الاسـتهلاكية وازداد فى الصـناعات الوسـيطة والصـناعات الرأسمالية ، ودور الاحلال محـل الواردات فى زيادة النمو الصناعى فى هذا النموذج يعنى مقـدار التغير فى الانتاج المحلى الناجم عن التغير الفعلى فى نسبة الواردات الى العـرض الكلى وذلك فى حالة ثبات الطلب الكلى .

ويشاهد من الجدول رقم (٦) ان نسبة الاحلال محـل الواردات (Δ د ع٢) فى الفتـرة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ تبلـغ ٩ر٣٪ فى الصناعات الاستهلاكية ٢ر٥٤٪ فى الصناعات الوسـيطة ، ٢ر١٠٪ فى الصناعات الرأسمالية ، بينما نجد أنه فى فترة السبعينات ٧١/٧٠ ـ ١٩٨٠ كانت بالسالب ، مما يعنى أن الاحلال محل الواردات لم يكن له دور فى نمو الصناعة خلال هذه الحقبة ، بل كان على النقيض حيث شكلت الواردات نسبة كبيرة فى العرض الكلى ، ولاسيما فى الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية ، اذ شكلت نسبة ٢٦ ، ٤١٪ من العرض الـكلى لهـاتين المجموعتين على التوالى ، بسبب انخفاض معدلات النمو الصناعى فى هذه الفترة ، حيث كانت غالبية شركات القطاع العام الصناعى تعانى من ظاهرة تقادم الآلات والمعدات ، مما تترتب على ذلك كثرة الأعطال لاجراء عمليات الصيانة والعمرات ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة فى معظم مصانع الأسمنت ومواد مستلزمات البناء ، ومصانع التعدين والحراريات وخاصة شركة النصر لانتاج الحراريات والفخار التى مضى على تشغيل الخط الأول بها ما يزيد عن ٧٠ عاما ، وبعض شركات الصناعات المعدنية ، وأهمها شركة الحديد والصلب التى انتهى العمر الافتراضى لوحدات المصنع الأصـلى ، وخاصة محولات توماس وحدات درفلة الكتل ودرفلة الصاج والقطاعات الثقيلة ، كما تعانى من هذه الظاهرة بعض شركات الغزل والنسـيج والصـناعات الغذائية والهندسية(١١) .

ذلك بالاضافة الى نقص بعض مستلزمات الانتاج ، ولاسـيما قصب السكر بسبب نقص مسـاحاته المزروعة ، ونقص الألبان الخام والزيوت والشحوم وبعض الخضروات والفواكه ، وتعانى شركات الصناعات الكيماوية من نقص الجلود وجذوع الأشجار وقش الكتان ، كما تعانى شركة الحديد والصلب بمراحل الدرفلة من نقص كتل ومربعات وبلاطات الصلب الصالحة لهذه العملية ، نتيجة لانخفاض الانتاج وكفاءة تشغيل المحولات وخاصـة المحولات الاوكسوجينية (١٢) .

وعلى مستوى الصناعة كلها يلاحظ أن الاحلال محل الواردات خـلال حقبة الستينات كان مسئولا عن حوالى ١٥٪ من النمو الصناعى كله ، ولم يكن مسئولا عن زيادة النمو فى السبعينات اطلاقا .

جدول (٦)

العوامل المسئولة عن زيادة النمو الصناعى فى الفترة ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦٩ / ١٩٧٠

الأنشطة الصناعية	العرض الكلى فى سنة الاساس ٥٩ / ٦٠ ك٠	العرض الكلى فى سنة المقارنة ٦٩ / ٧٠ ك٠	الانتاج المحلى العرض الكلى فى سنة الاساس $\frac{م_{ا}}{ك_{ا}}$ = د١	الانتاج المحلى العرض الكلى فى سنة المقارنة $\frac{م_{ب}}{ك_{ب}}$ = د٠	Δ د ٤ - ٣	Δ م التغير فى الانتاج المحلى	د٠Δ ط الطلب المحلى	د٠Δ ص الطلب الخارجى	د٠Δ ع الاحلال	٧ / ٦	٨ / ٦	٩ / ٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
الصناعات الاستهلاكية :												
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٥٠٥,٠	١١٧٥,٥	٠,٩٥٩٦	٠,٩٩١١	٠,٠٣١٥	٦٨٠,٥	٦٣٥,٦	٧,٩	٣٧,٠	٩٣,٤	١,٣	٥,٤
غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٢٢١,٢	٥٦٤,٦	٠,٩٦٢٠	٠,٩٦٦٧	٠,٠٠٤٧	٣٣٣,٠	١٥٦,٣	١٧٤,٠	٢,٧	٤٦,٩	٥٢,٢	٠,٩
المجموع	٧٢٦,٢	١٧٤٠,١	٠,٩٦٠٣	٠,٩٨٣٢	٠,٠٠٢٢٩	١٠١٣,٥	٧٩٢,١	١٨١,٦	٣٩,٨	٧٨,٢	١٧,٩	٣,٩
الصناعات الوسيطة :												
صناعات خشب ومنتجاته	٢٢,٣	٥٢,٦	٠,٦٣٦٨	٠,٨٤٢٢	٠,٠٣٠٥٤	٣٠,١	١٩,٣	—	١٠,٨	٦٤,١	—	٥٥,٩
صناعات الورق ومنتجاته	١٢,٧	٥١,١	٠,٢٦٧٨	٠,٧٦٣٢	٠,٠٤٩٥٤	٣٥,٦	١٠,٣	—	٣٥,٣	٢٨,٩	—	٧١,١
صناعات الجلود ومنتجاته	٩,٨	١٩,٠	٠,٨٩٧٩	٠,٨٤٤٧	٠,٠٠٠٢٢ _	٨,٢	٦,٥	١,٧	قيمة ضئيلة	٧٩,٣	٢٠,٧	—
صناعات الكاوتشوك	٧,٠	٣٠,٩	٠,٩٠٠٠	٠,٧١٥٢	٠,١٨٤٨ _	١٥,٨	٢١,٥	—	٥,٧ _	١٣٦,٠	—	٣٦
صناعات كيماوية	٦٩,٠	٢٤٢,٩	٠,٤٦٠٩	٠,٨٣٤١	٠,٣٧٢٢	١٧٠,٨	٧٧,٧	٢,٤	٩٠,٧	٤٥,٥	١,٤	٥٣,١
صناعات من خامات غير معدنية	٢٣,٩	٨٦,٢	٠,٩٠٧٩	٠,٩٦١٧	٠,٠٠٥٣٨	٦١,٢	٥٦,١	٠,٥	٤,٦	٩١,٧	٠,٨	٧,٥
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	١٢٢,١	٢٠٥,٣	٠,٣٠٤٧	٠,٦٨٧٣	٠,٣٨٢٦	١٠٣,٩	٢٣,٦	١,٨	٧٨,٥	٢٢,٧	١,٧	٧٥,٦
المجموع	٢٦٦,٨	٦٨٨,٠	٠,٤٦٢٥	٠,٧٩٨٠	٠,٣٣٥٥	٤٢٥,٦	١٨٨,٤	٦,٤	٢٣٠,٨	٤٤,٣	١,٥	٥٤,٢
الصناعات الراسمالية :												
صناعة واصلاح الات غير كهربائية	٦,٣	٢٥,٤	,٦٦٦٦	٠,٨٨٩٨	٠,٢٢٣٢	١٨,٤	١٢,٧	—	٥,٧	٦٩,٠		٣٠,٩
صناعة واصلاح الات كهربية	١٤,٣	١١٤,١	٠,٤٨٥٩	٠,٥٥٣٩	٠,٠٦٨٠	٥٦,٣	٤٧,٩	٠,٦	٧,٨	٨٥,١	١,١	١٣,٨
صناعة وسائل نقل	٢٣,٠	٨٨,١	٠,٦٠٤٢	٠,٦٤٨١	٠,٠٤٣٨	٤٣,٢	٢٨,٩	٠,٤	٣,٩	٩٠,٠	٠,٩	٩,٠
المجموع	٤٣,٥	٢٢٧,٦	٠,٥٧٤٧	٠,٦٢٧٩	٠,٠٥٣٢	١١٧,٩	١٠٤,٧	١,١	١٢,١	٨٨,٨	٠,٩	١٠,٢
صناعات متنوعة	١٠,٢	١٨,٩	١,٠٠٠٠	٠,٩٦٨٢	٠,٠٣١٨ _	٨,١	٨,٧	—	٠,٦ _	١٠٧,٤	—	٧,٤ _
الاجمالى العام	١٠٤٦,٧	٢٦٧٤,٦	٠,٨١٧٨	٠,٩٠٥٢	٠,٠٨٧٤	١٥٦٥,١	١١٦٣,٧	١٦٧,٦	٢٣٣,٨	٧٤,٤	١٠,٧	١٤,٩

المصدر : الأرقام الخام من :

(١) وزارة التخطيط . الخطط السنوية والخمسية وتقارير المتابعة . سنوات مختلفة

(٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء . كتاب الانتاج الصناعى . سنوات مختلفة

(٣) وزارة الصناعة . التقرير السنوى . سنوات مختلفة

(٤) اتحاد الصناعات . الكتاب السنوى . سنوات مختلفة .

جدول (٧)

العوامل المسئولة عن زيادة النمو الصناعى فى الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

الأنشطة الصناعية :	العرض الكلى فى سنة الأساس ٧٠/ ٧١ ع١	العرض الكلى فى سنة المقارنة ١٩٨٠ ع٢	الانتاج المحلى: العرض الكلى فى سنة الأساس م١/ع١ = د١	الانتاج المحلى: العرض الكلى فى سنة المقارنة م٢/ع٢ = د٢	Δ د ٤ ـ ٣	Δ د التغير فى الانتاج المحلى	د،Δ ط الطلب المحلى	د،Δ ص الطلب الخارجى	Δ دع، الاحلال	٧ / ٦	٨ / ٦	٩ / ٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
الصناعات الاستهلاكية :												
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	١٠٥٥,٠	٢٥٤٢,١	٠,٩٨٩٧	٠,٩٢١١	ـ ٠,٠٦٨٦	١٢٩٧,٤	١٤٦٠,٦	١١,٢	ـ ١٧٤,٤	١١٢,٦	٠,٩	ـ ١٣,٤
غزل ونسيج وملابس جاهزة واحذية	٥٦٥,١	١٤٧٧,٧	٠,٩٦٥٧	٠,٩٦٠٤	ـ ٠,٠٠٥٣	٨٧٣,٦	٦٠٣,٤	٢٧٨,٠	ـ ٧,٨	٦٩,١	٣١,٨	ـ ٠,٩
المجمـــوع	١٦٢٠,١	٤٠١٩,٨	٠,٩٨١٣	٠,٩٣٥٦	ـ ٠,٠٤٥٧	٢١٧١,٠	٢٠٦١,١	٢٩٣,٦	ـ ١٨٣,٧	٩٤,٩	١٣,٥	ـ ٨,٤
الصناعات الوسيطة :												
صناعات خشب ومنتجاته	٥٠,٥	٣٢٤,٣	٠,٧٣٢٧	٠,٧٣٧٨	٠,٠٠٥١	٨٥,٥	٨٣,٨	—	١,٧	٩٨,٠	—	٢,٠
صناعات الورق ومنتجاته	٤٣,٧	١٥٠,٤	٠,٧٠٩٤	٠,٤١٠٩	ـ ٠,٢٩٨٥	٣٠,٨	٧٥,٧	—	٤٤,٩	٢٤٥,٧	—	١٤٥,٧
صناعات الجلود ومنتجاته	٢٣,٤	٥٩,٣	٠,٨٨٤٦	٠,٩٦٤٦	٠,٠٨٠٠	٣٦,٥	٣٠,٨	١,١	٤,٧	٨٤,١	٣,٠	١٢,٩
صناعات الكاوتشوك	٢٨,٧	١٤٥,١	٠,٦٠٦٣	٠,٢١٥٠	ـ ٠,٣٩١٣	١٣,٨	٧٠,٤	٠,٢	ـ ٥٦,٨	٥١٠,١	١,٤	ـ ٤١١,٥
صناعات كيماوية	١٨٤,٧	٦٦٦,٢	٠,٧٥٤٢	٠,٦٠٨٤	ـ ٠,١٤٥٨	٢٦٦,٠	٣٥٨,٤	٤,٧	ـ ٩٧,١	١٣٤,٧	١,٨	ـ ٣٦,٥
صناعات من خامات غير معدنية	٧٦,٤	٣٨٩,٨	٠,٩٥١٦	٠,٩٠٥٦	ـ ٠,٠٤٦٠	٢٨٠,٣	٢٩٨,٢	—	ـ ١٧,٩	١٠٦,٩	—	ـ ٦,٤
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٢٣٥,٧	١١٤٤,١	٠,٦٧٩٣	٠,٥٢٢٢	ـ ٠,١٥٧١	٤٣٧,٤	٣٢٩,٦	٢٨٧,٥	ـ ١٧٩,٧	٧٥,٤	٦٥,٧	ـ ٤١,١
المجمـــوع	٦٤٣,١ -	٢٨٧٩,٢	٠,٧٤٣٦	٠,٥٦٥٦	ـ ٠,١٧٨٠	١١٥٠,٣	١٣٤٢,٣	٣٢٠,٥	ـ ٥١٢,٥	١١٦,٧	٢٧,٩	ـ ٤٤,٦
الصناعات الراسمالية :												
صناعة واصلاح الات غير كهربائية	٢٢,٢	٧٣,٦	٠,٨٦٩٤	٠,٤٥٧٩	ـ ٠,٤١١٥	١٤,٤	٤٤,٧	—	ـ ٣٠,٣	٣١٠,٤	—	ـ ٣١٠,٤
صناعة واصلاح الات كهربائية	١١٤,٩	٨٠٩,٨	٠,٤٨٠٤	٠,٢٨٨٩	٠,١٩١٥	١٧٨,٨	٣٣٣,٩	—	ـ ١٥٥,١	١٨٦,٧	—	ـ ٨٦,٧
وسائل نقل	١٠٣,٨	٥٧٩,٤	٠,٦٤٦٤	٠,٤٠١٣	ـ ٠,٢٤٥١	١٦٥,٤	٣٠٧,٤	—	ـ ١٤٢,٠	١٨٥,٩	—	ـ ٨٥,٩
المجمـــوع	٢٤٠,٩	١٤٦٢,٨	٠,٥٨٧٨	٠,٣٤١٩	ـ ٠,٢٤٥٩	٣٥٨,٩	٧١٨,٣	—	ـ ٣٥٩,٧	٢٠٠,٣	—	ـ ١٠٠,٣
متنوعة	١٥,٨	١٩٨,٠	٠,٩٦٢٠	٠,٩٠١٥	ـ ٠,٠٦٠٥	١٦٣,٣	١٧٥,٣	—	ـ ١٢,٠	١٠٧,٣	—	ـ ٧,٣
الاجمالى العام	٢٥١٩,٩	٨٥٥٩,٨	٠,٨٨٢٩	٠,٧٠٨٩	ـ ٠,١٧٤٠	٣٨٤٣,٢	٤٦٨٧,٩	٦٤٤,٧	ـ ١٤٨٩,٤	١٢٢,٠	١٦,٨	ـ ٣٨,٨

المصدر : نفس مصدر الجدول (٦) .

وليس من المستغرب أن يكون الدور الاكبر للاحلال محل الواردات فى الصناعات الوسيطة فى الستينات ، حيث أن هذه الصناعات هى القاعدة الأساسية لعملية التصنيع ، ومن ثم فان الأمر كان يستدعى ضرورة الاهتمام بها ، والعكس حدث فى السبعينات حيث زادت الواردات منها بشكل كبير ، فشكلت الواردات نسبة ٢٦ ٪ من العرض الكلى خلال هذه الفترة .

وبهذا تكون سياسة الاحلال محل الواردات قد فقدت معناها فى السبعينات وانتهى دورها نهائيا فى تحريك عملية النمو الصناعى .

أما الطلب الخارجى (الصادرات د$_{١}$ Δ ص) فكان مسئولا عن حوالى ١٨ ٪ من النمو فى الصـــناعات الاستهلاكية خـــلال فترة الستينات ٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ ، بينمـــا انخفضت هذه النســـبة بشـــكل كبير فى الصناعات الرأسمالية والصـــناعات الوسيطة خلال نفس الفترة ، حيث وصلت الى ٥ر١ ٪ فى الأولى ولم تصل الى ١ ٪ فى الثانية بينمـــا فى حقبـــة السبعينات ارتفعت مساهمة الطلب الخارجى فى زيادة النمو الصناعى بشكل ملحوظ ولاسيما فى الصناعات الوسيطة وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى زيادة الصادرات من المنتجات المعدنية ولاسيما الالمونيوم بعد دخول مجمع نجع حمادى للألمونيوم فى مرحلة التصدير .

أما دور الطلب المحلى (د$_{١}$ Δ ط) فى زيادة النمو الصـــناعى خلال فترة الدراسة فهو فى حاجة الى تفسير أكثر ، فالزيادة فى الانتاج المحلى الناجمة عن الطلب المحلى ومعناها فى هذا النموذج ، مقـــدار التغير فى الانتاج اللازم لمقابلة الزيادة فى الطلب المحلى خلال فترتى الأساس والمقارنة، وذلك فى حالة ما اذا ظلت نسبة الواردات الى العـــرض الكلى ثابتة على ماكانت عليه فى فترة الأساس .

وعليه فانه يجب النظر الى الطلب المحلى على اعتبار أنه يمثل نوعا من احلال الواردات ، الا أنه لا يعتبر احلالا لواردات فعلية كانت تستورد، ولـــكنه احـــلال واردات كامن Potential Import Subtitution ، حيث أن الزيادة فى الطلب المحلى كان بالضرورة سيتم مقابلتها بزيادة فى الواردات اذا لم يتمكن الانتاج المحلى من مواجهتها ، ومن ثم فان تغطية هذه الزيادة فى الطلب المحلى عن طريق الانتاج المحلى تعتبر احلالا لواردات كان بالضرورة سيتم استيرادها .

ولذلك فان احلال الواردات يجب أن يشمل الانتاج المحلى الذى كان سيستورد اذا لم يتم الانتاج ، الى جانب الانتاج المحـــلى الذى حل محل الواردات التى كانت تستورد فعلا .

وفى الجدول رقم (٦) نجد أن الطلب المحلى كان مســـئولا عن حوالى ٧٨ ٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الاستهلاكية خلال حقبة الستينات، وعن ٤٤ ٪ فى الصناعات الوسيطة ، وعن ٨٩ ٪ فى الصناعات الرأسمالية ،

وعن ٧٤٪ من النمو الذى حدث فى الصناعة التحويلية كلها . أما فى حقبة السبعينات فكان مسئولا عن حوالى ٩٠٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الاستهلاكية وحوالى ٨٠٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الوسيطة وكل النمو الذى حدث فى الصناعات الراسمالية تقريبا .

وبذلك يكون الطلب المحلى المسئول الوحيد تقريبا عن زيادة النمو الصناعى خلال حقبة السبعينات ، ولم يتجاوز دوره عن ٧٥٪ فى الستينات. وذلك لا يمكن تفسيره الا باستراتيجية التصنيع التى كانت متبعة فى الستينات باعطاء الأولوية للاستثمارات فى قطاعات الصناعة ، بينما تراجعت أولوية التصنيع فى السبعينات من ناحية ، علاوة على زيادة معدلات الطلب المحلى من ناحية أخرى كما سبق أن ذكرنا .

ويمكن أن نؤكد أن سياسة الاحلال محل الواردات كان لها دورنسبى كبير يلى دور الطلب المحلى فى زيادة النمو الصناعى فى الستينات ، بينما كان الطلب المحلى مسئولا عن النمو كله الذى حدث فى السبعينات .

وهذا وضع يمكن مقارنته بما انتهى اليه تشيزى من أن الاحلال محل الواردات يعتبر مسئولا عن ٥٠٪ من التصنيع فى البلاد النامية(١٣) ، ولكن هذا الرقم فى حالة مصر خلال الستينات (٩ر١٤٪) ، يمكن مقارنته بما وصل اليه لويس وسوليجو عن الباكستان (١٤)(٧ر١٧٪ عن المدة من ١٩٥٥/٥٤ ـ ١٩٦٤/٦٣) وتقدير ج. أحمد عن الهند (٢٣٪ عن المدة ١٩٥١/٥٠ ـ ١٩٦٦/٦٥) (١٥) أما دور الصادرات فى دفع عجلة النمو الصناعى فهو ضعيف ، شأنه شأن جميع البلدان النامية .

وعليه يجب الاهتمام بالصناعات الوسيطة والراسمالية وكذلك الصناعات التصديرية ، حيث الاهتمام بهذه الصناعات يقلل من حجم الاستيراد من الخارج ويساهم فى رفع القدرة التصديرية لقطاع الصناعة الى الدرجة التى تستطيع معها تغطية مستلزمات الانتاج التى تحتاج لاستيرادها من الخارج فى المرحلة الأولى ، ثم بعد ذلك فى المرحلة الثانية تحقق فائضا يساهم فى تخفيف الضغوط عن ميزان المدفوعات .

٦ ـ سياسة الاحلال محل الواردات

سياسة الاحلال محل الواردات لاقت اعجابا شديدا لدى زعماء البلدان النامية خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن ، لما تعنيه من تقليص الاعتماد على الخارج ، ومن ثم زيادة الاعتماد على الذات ، وبقدر ما لقيته هذه السياسة من اعجاب وتطبيق فعلى ، بقدر ما قابلت من معارضة ، وابراز لعيوبها ومساوئها ، ونلخص فيما يلى حجج مؤيدى ومعارضى هذه السياسة .

يستند مؤيدوا هذه السياسة الى الأسباب الآتية وهم ينادون بتطبيقها فى البلدان النامية (١٦) :

١ ــ غالبا ما تعتمد الصناعات الاحلالية خلال المراحل الأولى للتنمية الصناعية على المواد الأولية المحلية التى تصدر للخارج ، ومن ثم فان سياسة الاحلال تؤدى الى تحقيق وفر صافى فى النقد الأجنبى نتيجة لاحلال السلع الصناعية المحلية محل المستوردة .

٢ ــ أن الصناعات الاحلالية تنتج أساسا للسوق المحلى ومن ثم فهى فى منأى من خطر المنافسة الخارجية من خلال السياسات التجارية المتبعة ، مما يســـاعدها على النمو علاوة على تشـــجيع رؤوس الأموال المحلية فى الدخول فى مجالات الاستثمار الصناعى .

٣ ــ عادة ما يكون السوق المحلى محدودا فى المراحل الأولى للتنمية، ومن ثم فان الصناعات الاحلالية تؤدى الى توسيع السوق نظرا لمـــا يترتب على تنمية هذه الصناعات من زيادة فى عدد العمالة ورفع مستوى الدخول .

٤ ــ عادة ما تســـيطر طلى هيكل الدخل المحـــلى فى معظم البلدان النامية قطاعات الانتاج الأولى ، بينما تســـيطر الواردات الصـــناعية على الواردات الكلية ، وعليه فان احلال الصناعات المحلية محل تلك المستوردة يؤدى الى تنويع الانتاج الوطنى وزيادة الأهمية النسبية للصناعة فى الانتاج المحلى . وبالرغم من هذه المزايا الا ان الاستمرار فى اتباع تلك السياسة له آثاره السلبية وهى(١٧) :

١ ــ الاستمرار فى هذه السياسة يؤدى بعد فترة الى تناقص العائد الصافى من النقد الأجنبى ، بسبب نقص تصدير المواد الخام المحلية التى أصبحت تستخدم فى الصناعات الاحلالية من ناحية ، وبسبب زيادة استيراد السلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة للصناعات المحلية من ناحية اخرى، حيث أنه مع نمو الصناعات الاحلالية المحلية تنمو الواردات من مستلزمات الانتـــاج .

٢ ــ أن تنمية الصناعات الوسيطةوالرأسمالية تتطلب زيادة الواردات من السلع الوسيطة ، فى الوقت الذى يصعب عليها المســـاهمة فى تنمية الصادرات نظرا لكونها تتطلب أساليب انتاج متقدمة لا تتفق مع حجم السوق المحلى والمواصفات اللازم توافرها فى قوة العمل المستخدمة خلال المراحل الأولى للتنمية الصناعية .

٣ ــ عادة ما تستخدم السياسات الجمركية فى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات ، ومن ثم يجب أن تكون الســـياسات الجمركية مؤقتة ريثما تنمو الصناعات المحلية ، الا انها غالبا ما تأخذ صفة الدوام مما يؤدى

الى تقاعس الصناعة المحلية عن زيادة الجودة ورفع الكفاءة الانتاجية ، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج مع رداءته ، وبذلك فان الحجة القائلة بأن سياسة الاحلال محل الواردات تخلق قاعدة للصناعات التصديرية ، تفقد معناها فى ظل الحماية الجمركية المستمرة .

وكل هذه المساوىء وقعت فيها الصناعة المصرية ولم يأخذها المخطط فى اعتباره ، ورغم هذا الخلاف والجدل حول مزايا وعيوب سياسة الاحلال محل الواردات فانها ما زالت عبـارة يلفهـا نوع من الابهام والغموض ، فالبعض يعرف نسبةالاحلال محل الواردات بأنها هى النسبة المئوية للنقص فى الواردات (و) ، والبعض الآخر يعرفها بأنها النسبة التى تزيد عندها نسبة الاكتفاء الذاتى ، اى ارتفاع نسبة الانتاج المحلى فى العرض الكلى ، ويعبر عنها رياضيا كما يلى :

د = ١ ـ و

حيث

د = نسبة الاكتفاء الذاتى .

و = الواردات

وفى هذه الدراسة سنأخذ بالتعريف الثانى لتميزه عن الأول بأنه يكشف عن ظاهرة متأصلة لعملية الاحلال محل الواردات ، وهى اتجاه مفعـول قانون تناقص الغلة للظهور(١٨) ، فكلما كانت درجة الاحلال محل الواردات الفعلية فى اى صناعة اكبر (اى كلما كانت د اعلى) كان المجال او الفرصة لمزيد من تطبيق سياسة الاحلال اقل ، وكلما ارتفعت درجة الاحلال (د) وحققت نسبا تقرب من الواحد الصحيح ، فان معدل زيادة انتـاج صناعة ما سوف يتقابل مع معدل نمو الطلب الكلى (المحلى والأجنبى) .

وميل معدل الاحلال محل الواردات الى الانخفاض فى صناعة ما كلما اقتربت من نسبة الاكتفاء الذاتى ، اى تم ايقاف الواردات من هذه الصناعة نهائيا ، فهذا أمر يحمل فى طياته ان هذه الصناعة قد تتيح فرصا جـديدة اخرى للتوسع الصناعى ومن ثم الاحلال محل الواردات فى صناعات اخرى، وبهذا المفهوم فان الاحلال محل الواردات يؤدى الى مزيد من الاحلال محل الواردات ، وهكذا ينتقل الاحلال من صناعة الى اخرى(١٩) .

كما يجب عدم اغفال الآثار الأخرى للنمو ، فعندما ترتفع الدخـول ـ بسبب التصنيع نفسه ـ عادة ما ترتفع مستويات الاستهلاك سواء نتيجة لزيادة الكميات المستهلكة من السلع القديمة او نتيجة لزيادة الطلب على سلع جديدة لم تكن محل استهلاك قبل زيادة الدخول ، كما ان التقـدم

الفنى يؤدى الى ظهور سلع جديدة ، وبذلك فان السلع التى لم يكن عليها طلب أو لم تكن موجودة من قبل سوف تخلق فى وقت لاحق فرصا جديدة لمزيد من الاحلال محل الواردات ، والخلاصة ان درجة الاحلال محل الواردات فى صناعة ما سوف تميل الى الانكماش كلما تم غزو السوق التى كانت تسد حاجتها من الواردات من قبل ، غير أن هذه العملية ذاتها تخلق أسواقا للصناعات الأخرى التى كانت تتزود من الخارج أصلا ، ويظل الوضع هكذا حتى يبدأ الاحلال محل الواردات فى غزوها ، وأخيرا يضيف المستهلك سلعا جديدة الى مجموعات السلع التى يستهلكها ومن ثم تظهر فرص جديدة للاحلال محل الواردات ويبطل النمو الى حد ما اتجاه الغلة المتناقصة لأن تبدأ فى الظهور(٢٠) .

والجدول رقم (٨) يوضح نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى للصناعات التحويلية (أى نسبة الاكتفاء الذاتى) أو نسبة الاحلال محل الواردات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ ، وقد قسمت فترة الدراسة الى فترتين ، الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ — ١٩٧٠/٦٩ والثانية ٧٠ / ١٩٧١ — ١٩٨٠ وذلك ليسهل المقارنة بينهما .

فى فترة الستينات يلاحظ أن الانتاج المحلى كنسبة مئوية فى العرض الكلى قد ارتفع عدا صناعة الجلود والكاوتشوك(٢١) ، ويمكن تفسير ذلك بأن هاتين الصناعتين بدأتا فى النمو من مستوى مرتفع بالاضافة الى زيادة ارتفاع معدلات الاستهلاك . الا انه فى السبعينات ارتفعت مساهمة صناعة الجلود فى العرض الكلى على عكس كل الصناعات الأخرى التى انخفضت فيها نسبة الانتاج المحلى فى العرض الكلى .

وعلى مستوى الصناعة كلها نجد أن النصيب المحلى من العرض الكلى ارتفع بنسبة ١١٪ خلال الستينات بينما انخفض بنسبة ١٩٪ خلال السبعينات وعلى مستوى الفترة كلها ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ انخفض بنسبة ١٣٪ ، ولفترة السبعينات دور لا ينكر فى هذا الانخفاض ، حيث انخفض — كما سبق أن ذكرنا — معدل النمو الصناعى (انظر جدول رقم ١٣) وزادت الواردات بشكل كبير بسبب الغاء القيود على الواردات من ناحية وبسبب سياسة استثمار المال العربى والأجنبى من ناحية أخرى وما تضمنته من اعفاءات جمركية .. الخ .

والملفت للنظر أن صناعة الكاوتشوك حققت انخفاضا قدره ٧٥٪ فى العرض الكلى خلال الفترة كلها ٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ تلتها الصناعات الرأسمالية بنسبة ٣٠ — ٤٠٪ وفى ذيل القائمة الصناعات الغذائية بنسبة ١ر٧٪ فقط ، وهذا راجع جزئيا الى زيادة الطلب المحلى خلال الفترة كلها وجزئيا تناقص معدلات النمو الصناعى خلال السبعينات .

وليست الزيادة المئوية فى الناتج المحلى مقياسا كافيا للاحلال محل الواردات ، بل يجب أن تتم مقارنة الواردات الفعلية التى كانت تستورد

جـدول (٨)

نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى للصناعة

(نسبة الاحلال محل الواردات) للفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

البيـــان	النسبة المئوية للإنتاج المحلى إلى العرض السكلى		تغيرات النسب	النسبة المئوية للإنتاج المحلى إلى العرض السكلى		تغيرات النسب	تغيرات النسب
	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	المئوية	٧٠ / ٧١	١٩٨٠	المئوية	٦٠/٥٩ـ١٩٨٠
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٩٦	٩٩	٣	٩٩	٩٢	(٧,١)	(٤,١)
صناعات غزل ونسيج وملابس جاهزة وأحذية	٩٦	٩٧	١	٩٧	٩٦	(١,١)	صفر
المجمـــوع	٩٦	٩٨	٢	٩٨	٩٤	(٤,١)	(٢,١)
الصناعات الوسيطة :							
صناعة خشب ومنتجاته	٦٤	٨٤	٣١,٢	٧٣	٧٤	١,٤	١٥,٦
صناعات ورق ومنتجاته	٢٦	٧٦	١٩٢,٣	٧١	٤١	(٤٢,٣)	٥٧,٧
صناعات جلود ومنتجاته	٩٠	٨٩	(١,٢)	٨٨	٩٦	٩,٠	٦,٦
صناعات الكـاوتشوك	٩٠	٧٢	(٢٠)	٦١	٢٢	(٦٣,٩)	(٧٥,٥)
صناعات كـيماوية	٤٦	٨٣	٨٠,٤	٧٥	٦٠	(٢٠)	٣٠,٤
صناعات من خامات غير معدنية	٩١	٩,٦	٥,٥	٩٥	٩١	(٤,٣)	صفر
صناعات معدنيـة	٣٠	٦٨	١٢٦,٦	٦٨	٥٢	(٢٣,٥)	٧٣,٣
المجمـوع	٤٦	٧٩	٧١,٧	٧٤	٥٦	(٢٤,٤)	٢١,٧
الصناعات الرأسمـالية :							
صناعةوإصلاح آلات غير كهربية	٦٦	٨٩	٣٤,٨	٨٧	٤٦	(٤٧,٢)	(٣٠,٣)
صناعة وإصلاح آلات كهربية	٤٩	٥٥	١٢,٢	٤٨	٢٩	(٣٩,٦)	(٤٠,٨)
صناعة وسائل نقل	٦٠	٦٥	٨,٣	٦٥	٤٠	(٣٨,٥)	(٣٣,٣)
المجمـوع	٥٧	٦٣	١٠,٥	٥٩	٣٤	(٤٢,٤)	(٤٠,٤)
صناعات متنوعة	١٠٠	٩٧	(٣)	٩٦	٩٠	(٦,٣)	(١٠,٠)
الإجـمالى العـام	٨٢	٩١	١١	٨٨	٧١	(١٩,٣)	(١٣,٤)

الأرقام بين القوسين تعنى أن التغير بالسالب

المصدر : محسوب من :

ـ وزارة التخطيط ، الخطط السنوية ، وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سنوات مختلفة

بتلك الواردات التى كان من المفروض استيرادها اذا لم تنشأ صناعة ما أو اذا لم يرتفع انتاجها ، وعلى ذلك يجب ان تؤخذ نتائج هذا الجدول بشىء من الحرص حتى يتحقق الهدف منها .

والخلاصة ان نسبة الاحلال محل الواردات ، (اى نسبة الاكتفـاء الذاتى) انخفضت خلال فترة الدراسة كلها بحوالى ١٣ ٪ سنويا فى المتوسط، وهذا معناه زيادة الواردات وما يترتب على ذلك من ضـغوط على ميزان المدفوعات وحيث ان الأمر كذلك فانه لا مفر من العمل على زيادة الانتـاج المحلى لرفع درجة الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم تقليل الضـغوط على ميزان المدفوعات .

٧ ــ اثر التغيرات الهيكلية على الانتاجية

فى هذا الجزء تتم محاولة حساب اثر التغيرات الهيكلية فى الصـناعة التحويلية على انتاجية العمالة، وذلك طبقا لطريقة Dr. Karl Heing Horn (٢٢) وبموجب هذه الطريقة يمكن معرفة التغيرات التى حدثت فى انتاجية العمالة فى الصناعات المختلفة ، واثرها على زيادة القيمة المضافة ، أو بمعنى آخر مدى مساهمة الزيادة فى انتاجية عنصر العمل فى زيادة القيمة المضافة .

وبالنظر الى الجدولين رقمى ٩ و ١٠ يتضح ان انتاجية العامل الواحد قد ارتفعت بمبلغ ٧ر٥ جنيها تقريبا سـنويا فى المتوسط خـلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩ ، فى حين ارتفعت بمقدار سبعة اضعاف هـذا الرقم فى الفترة ١٩٧١/٧٠ ــ ١٩٨١/٨٠ حيث زادت بمقدار ٥٢ر٦٩ جنيهـا لكل عامل . ولا يوجد تفسير منطقى لهذا التغير الـكبير سـوى أن فترة الستينات كانت فترة بداية التصـنيع الحقيقى فى مصر ومن ثم كانت فترة اكتساب مهارات وخبرات جديدة ، وعادة فان نتـائج وآثار عمليـة تراكم المهارات والخبرات والمعارف الجديدة لا تظهر الا بعد فترة طويلة ، وهكذا بدأت نتائج هذه العملية التى تكونت فى الستينات تظهر فى السبعينات .

ولمعرفة نسبة مساهمة زيادة الانتاجية فى القيمة المضافة المتـولدة فى الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسـة ، نضرب ٧ر٤٩ جنيـه / عامل (وهو الزيادة فى الانتاجية التى حققها كل عامل فى المتوسـط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩) ، فى عدد العاملين فى سنة المقارنة ١٩٧٠/٦٩ وعددهم ٥٧٣ر٦ الف عامل (٧ر٤٩ × ٥٧٣ر٦ = ٤ر٣ مليون جنيه تقريبا)، وعليه فان الأثر الكلى للتغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية على الانتاجية قدره ٤ر٣ مليون جنيه تقريبا ، وهذا الرقم يمثل ٢ر٥ ٪ من الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة المتولدة فى الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩ ، وهذا معناه ان الزيادة فى انتاجية العمالة ساهمت بنسبة ٢ر٥ ٪ من الزيادة فى القيمة المضافة .

وباتباع نفس الأسلوب للفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ نجد أن الزيادة فى انتاجية العمالة شاركت بنسبة ٩ر١٥٪ من الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة خلال هذه الفترة .

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن تناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وصناعات الخشب والمنتجات غير المعدنية كان له اثره الايجابى على زيادة الانتاجية فى ١٩٦٠/٥٩ ـ ٦٩/ ١٩٧٠ بينما كان العكس فى الصناعات الراسمالية (الالات الكهربية وغير الكهربية ووسائل النقل) ، حيث أن زيادة الأهمية النسبية للعمالة فى هذه الصناعات كان له آثار سلبية على الانتاجية ، ويرجع ذلك جزئيا الى سياسة التوظف التى اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة ، وجزئيا الى كون هذه الصناعات حديثة ويحتاج عمالها الى فترة تدريب طويلة .

وبالنظر الى الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ ، نجد أن تناقص الأهمية النسبية للعاملين فى الصناعات الاستهلاكية وفى بعض الصناعات الوسيطة (مثل الخشب ومنتجاته والورق ومنتجاته والجلود ومنتجاته) ، وفى صناعة وسائل النقل ، كان له اثر ايجابى على زيادة الانتاجية ، بينما حدث العكس فى بعض الصناعات الراسمالية ، حيث كان لتناقص الأهمية النسبية للعاملين فيها اثره السلبى على زيادة الانتاجية ، وذلك راجع الى اشتراك شركات القطاع العام الصناعى مع رأس المال العربى والأجنبى فى شركات مشتركة، مما ترتب عليه قيام بعض هذه المشروعات المشتركة بالاستغناء عن بعض العمالة كما حدث بشركتى الاسكندرية للمنتجات المعدنية والعامة للبطاريات ، فضلا عن توقف بعض المصانع القائمة عن الانتاج ، مثلما حدث بمصنع البطاريات السائلة التابع للشركة العامة للبطاريات ، حيث توقف عن الانتاج نهائيا ، كما توقف نشاط انتاج بيع لوحات التوزيع بشركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية (الماكو ـ تابعة لوزارة الكهرباء) وذلك بعد أن تم نقل هذا النشاط الى الشركة المصرية الالمانية للصناعات الكهربائية (اجيماك) والتى بدأت أعمالها فى اول يناير ١٩٧٩ .

أما فى بعض الصناعات الوسيطة مثل الصناعات من خامات غير معدنية والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية ، فان زيادة الأهمية النسبية للعاملين بهذه الصناعات كان له اثره السلبى على الانتاجية .

وعليه فان هذا يعطى مؤشرا على ضرورة منح الأولوية نحو زيادة عدد العاملين ـ الى الحد الأمثل ـ فى الصناعات الراسمالية مع تدريبهم التدريب المناسب ، وتخفيض أعدادهم فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة ، ولاسيما الصناعات من خامات غير معدنية ، والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية .

اثر التغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية على الانتاج
(الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٩/ ١٩٧٠)

جدول (٩)

البيان	القيمة المضافة بالمليون جنيه بالاسعار الثابتة لعام ٥٩/ ١٩٦٠		العمالة بالالف عامل		الاهمية النسبية للعاملين فى كل نشاط ٪		P_s اداء النشاط ٢ ÷ ٤	الفرق بين اداء النشاط واداء القطاع	التغير الهيكلى	مشاركة كل نشاط جنيه/ عامل
	٥٩/ ٦٠	٦٩/ ٧٠	٥٩/ ١٩٦٠	٦٩/ ١٩٧٠	٥٩/ ٦٠	٦٩/ ١٩٧٠		$P_s - P_t$	٦ - ٥	٨ × ٩
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الصناعات الاستهلاكية										
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٣٠,٨	٧٢,٣	٦٠,٨	١٢٩,٥	٢٣,٣	٢٢,٦	٥٥٨,٣	+ ٢٢٢,٤	- ٠,٧	- ١,٥٦
غزل ونسج وملابس جاهزة واحذية	٤٧,٣	٥٢,٠	١٢٦,٤	٢٢٥,٤	٤٨,٤	٣٩,٣	٢٣٠,٧	- ١٠٥,٢	- ٩,١	+ ٩,٥٧
الصناعات الوسيطة :										
صناعات خشب ومنتجاته	١,٦	٢,٠	٧,٠	٩,٢	٢,٧	١,٦	٢١٧,٤	- ١١٨,٥	- ١,١	+ ١,٣٠
صناعات الورق ومنتجاته	١,٩	٤,٦	٦,٤	١٣,٢	٢,٤	٣,٣	٣٤٨,٥	+ ١٢,٦	- ٠,١	- ٠,٠١
صناعات الجلود ومنتجاته	١,٠	١,٣	٢,١	٣,٨	٠,٨	٠,٧	٣٤٢,١	+ ٦,٢	- ٠,١	قيمة ضئيلة
صناعات المطاط	١,٨	٢,٥	٢,١	٤,٥	٠,٨	٠,٨	٥٥٥,٥	+ ٢١٩,٦	-	-
صناعات كيماوية	١٤,٢	٢٣,٣	١٣,٠	٤٩,٥	٥,٠	٨,٦	٤٧٠,٧	+ ١٣٤,٨	+ ٣,٦	+ ٤,٨٥
صناعات من خامات غير معدنية	٤,١	٨,٥	١٧,٠	٣٠,٥	٦,٥	٥,٣	٢٧٨,٧	- ٥٧,٢	- ١,٢	+ ٠,٦٩
صناعات معدنية وغير معدنية اساسية	٣,٣	١٦,٦	١٢,٦	٥١,٦	٤,٨	٩,٠	٣٢١,٧	- ١٤,٢	+ ٤,٢	- ٠,٦٠
الصناعات الراسمالية :										
صناعة واصلاح الات غير كهربية	٠,٥	١,٨	١,٥	٩,٠	٠,٦	١,٦	٢٠٠,٠	- ١٣٥,٩	+ ١,٠	- ١,٣٦
صناعة واصلاح الات كهربية	٠,٧	٣,٧	١,٥	١٥,٦	٠,٦	٢,٧	٢٣٧,٢	- ٩٨,٧	+ ٢,١	- ١,٩٧
صناعة وسائل نقل	١,٩	٢,٦	٧,٢	٢٥,٥	٢,٨	٤,٤	١٠١,٩	- ٢٣٤,٠	+ ١,٦	- ٣,٧٤
صناعات متنوعة	١,١	١,٥	٣,٤	٦,٣	١,٣	١,١	٢٣٨,١	- ١٥٨,٧	- ٠,٢	+ ٠,٣٢
الاجمالى	١١٠,١	١٩٢,٧	٢٦١,٠	٥٧٣,٦	١٠٠	١٠٠	P_t ٣٣٥,٩			٧,٤٩

المصدر : محسوب من
- وزارة التخطيط ، الخطط السنوية وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، كتاب الانتاج الصناعى السنوى ، سنوات مختلفة
- وزارة الصناعة ، التقارير السنوية ، سنوات مختلفة .

جدول ١٠ اثر التغيرات الهيكلية فى الصناعات التحويلية على الانتاجية
الفترة ٧٠/ ١٩٧١ - ٨٠/ ١٩٨١

البيان	القيمة المضافة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام ٥٩/ ١٩٦٠		العمالة بالآلاف عامل		الاهمية النسبية للعاملين فى كل نشاط ×		P_s اداء النشاط ٢ ÷ ٤	الفرق بين اداء النشاط واداء القطاع $P_s - P_t$	٦ - ٥ التغير الهيكلى	مشاركة كل نشاط جنيه/ عامل ٨ × ٩
	٧١/ ٧٠	٨٠/ ٨١	٧٠/ ٧١	٨٠/ ٨١	٧١/ ٧٠	٨١/ ٨٠				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الصناعات الاستهلاكية :										
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٤٦,١	٩١,٦	١٢٤,٤	١٦٦,٥	٢٠,٤	١٩,٥	٥٥٠	- ١٣٠,٨	- ٠,٩	+ ١,١٨
غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٩١,١	١٤٢,٥	٢٥٤,٠	٣١٨,٥	٤١,٧	٣٧,٣	٤٤٧,٤	- ٢٣٣,٤	- ٤,٤	+ ١٠,٢٧
الصناعات الوسيطة :										
صناعات خشب ومنتجاته	٢,٨	٤,١	١٠,٢	١١,٢	١,٧	١,٣	٣٦٦,١	- ٣١٤,٧	- ٠,٤	+ ١,٢٦
صناعات الورق ومنتجاته	٦,٢	١١,٤	١٣,٤	١٣,٨	٢,٢	١,٦	٨٢٦,١	+ ١٤٥,٣	- ١,٤	- ٢,٠٣
صناعات الجلود ومنتجاته	١,٣	٠,٧	٣,٨	٣,٤	٠,٦	٠,٤	٢٠٥,٩	- ٤٧٤,٩	- ٠,٢	+ ٠,٩٥
صناعة الكاوتشوك	٤,٨	٣,٣	٤,٩	٥,٣	٠,٨	٠,٦	٦٢٢,٦	- ٥٨,٢	- ٠,٢	+ ٠,١٢
صناعات كيماوية	٧٨,٧	١٩٧,٨	٥٠,٣	١٠٣,١	٨,٣٠	١٢,١	١٩١٨,٥	+ ١٢٣٧,٧	+ ٣,٨	+ ٤٧,٠٣
صناعات من خامات غير معدنية	١٤,٣	٢٧,٢	٣٤,٧	٥٣,٨	٥,٧	٦,٣	٥٠٥,٦	- ١٧٥,٢	+ ٠,٦	- ١,٠٥
صناعات معدنية ومعدنية اساسية	٢٥,٣	٥١,٩	٥٢,٥	١٠١,٩	٨,٦	١١,٩	٥٠٩,٣	- ١٧١,٥	+ ٣,٣	- ٥,٦٦
الصناعات الراسمالية :										
صناعة واصلاح الات غير كهربية	٧,٣	١٤,٤	١٣,٩	١٨,٩	٢,٣	٢,٢	٧٦١,٩	+ ٨١,١	- ٠,١	- ٠,٠٨
صناعة وإصلاح الات كهربية	١٠,٩	١٨,٥	١٦,٤	٢٢,٤	٢,٧	٢,٦	٨٢٥,٩	+ ١٤٥,١	- ٠,١	- ٠,١٥
صناعة وسائل نقل	١٠,١	١٧,٢	٢٧,٢	٣٤,١	٤,٥	٤,٠	٥٠٤,٤	- ١٧٦,٤	- ٠,٥	+ ٠,٨٨
صناعات متنوعة	٠,٩	١,٥	٢,٨	٢,١	٠,٥	٠,٢	٧١٤,٣	+ ٣٣,٥	- ٠,٣	- ٠,١٠
الاجمالى	٢٩٩,٧	٥٨٢,١	٦٠٨,٥	٨٥٥,٠	١٠٠	١٠٠	P_t ٦٨٠,٨			٥٢,٦٢

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٩)

وعلى العمـــوم فانه بالنظر الى العمود الأخير بالجـــدولين رقمى (٩) و (١٠) ، يمكن التعرف على مشاركة كل نشاط من أنشطة الصـــناعات التحويلية فى الزيادة التى تحققت ، وما اذا كان هذا الدور موجبا أو سالبا ، ومن ثم يستطيع المخطط تصحيح الاختلالات التى أدت الى تناقص انتاجيـــة العمالة خلال أعداد الخطط المستقبلية .

٨ ــ التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية

هناك العديد من النظريات التى تفسر التحولات الهيكلية فى الصناعة ، ويمكن تقسيمها الى مجموعتين :

المجمـــوعة الأولى :

تقوم على فكرة تسلسل الصناعات المختلفة وتتابعها حيث يبدأ تصنيع الصناعات الاستهلاكية فى المراحل الأولى مثل صناعات الغزل والنســـيج والملابس ، يعقبها الصناعات الوسيطة مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية وغير المعدنية ومنتجات البترول ، ثم يليها الصناعات الاستهلاكية الحديثـــة مثل السلع المعمرة وصناعة الدواء ، وأخيرا صناعة الآلات . وهذه النظريات تفسر كيفية انتقال البلدان من مرحلة الى أخرى عن طريق عوامل العـــرض والطلب ، ففى جانب العرض تتحدد مراحل التصنيع المختلفة عن طريق تراكم المهارات والمعارف الفنية للعمالة بالتدريج ، ومن اكتساب مهـــارات وخبرات جديدة تنتقل الدولة من مرحلة الى أخرى ، وفى جانب الطلب يخلق النمو السريع للصناعات الاستهلاكية أسواقا محلية جديدة للسلع الوسيطة والالات والمعدات ، كما يعمل على توسيع الأسواق القائمة(٢٣) ، وعلى سبيل المثال من بين هذه النظريات دراسة هوفمان Hoffman ودراســـة اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية .

لقد قام هوفمان Hoffman بدراسة التطور الاقتصـــادى لعـــدد من البلدان المتقدمة صناعيا وخلص الى النتائج التالية :

١ ــ تبدأ الصناعات الاستهلاكية (مثل صناعات الأغذية والغـــزل والنسيج والجلود والأثاث) فى النمو المضطرد قبل الصناعات الراســـمالية (مثل الصناعات المعدنية والهندسية وصناعة وسائل النقل والصـــناعات الكيماوية) ولكن لا تلبث أن تنمو الصناعات الراسمالية بمعدلات اكبر بشكل يجعلها تلحق الصناعات الاستهلاكية وتسبقها .

٢ ــ تمر عملية النمو الصناعى بأربع مراحل ، تتحدد كل مرحلة على أساس نسبة الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية الى الناتج الصـــافى للصناعات الراسمالية كما يلى :

ـ المرحلة الأولى تكون فيها نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى انتاج الصناعات الراسمالية ٥ (± ١) : ١

ـ المرحلة الثانية تكون فيها النسبة ٥ر٢ (± ١) : ١ .

ـ المرحلة الثالثة تكون فيها النسبة ١ (± ½) : ١

ـ المرحلة الرابعة يبدأ انتاج السلع الراسمالية فى التزايد المستمر بشكل يجعلها تسبق انتاج الصناعات الاستهلاكية .

وفى الدراسة التى قامت بها اللجنة الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية United Nations Economic Council of Latin America أوضحت ان هناك خمس مراحل لتطور هيكل الصناعة وهى :

ـ المرحلة الأولى : وتسمى مرحلة ما قبل التصنيع ، وتهتم هذه المرحلة بالصناعات الحرفية وصناعة الغزل والنسيج .

ـ المرحلة الثانية ، تتميز بانتاج السلع الاستهلاكية التقليدية مثل الغزل والنسيج والجلود والصابون ، وفيها يظهر لأول مرة احلال الانتاج المحلى محل الواردات .

ـ المرحلة الثالثة ، ويتم فيها انتاج السلع الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة تجميع الالات ، وصناعة تكرير البترول وصناعة الأسمنت وبعض الصناعات الكيماوية التى تستخدم للاستهلاك النهائى ، وصناعة وسائل النقل .

ـ المرحلة الرابعة ، وفيها تنتج السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة ، من الآلات الثقيلة وهندسة التحكم والسلع الوسيطة المعقدة وصناعة البتروكيماويات .

ـ المرحلة الخامسة والأخيرة ، وتتميز بانتاج الصناعات التى تستخدم التكنولوجيا المتطورة مثل الصناعات التى تستخدم الطاقة النووية ، والصناعات التى تستخدم المعدات والأجهزة الالكترونية ، وصناعة بناء السفن والطائرات .

اما المجموعة الثانيـة

من النظريات ، فتقوم على أساس نموذج هارود ـ دومار Horrod-Domar للنمو ، وتوضح هذه النظريات أن التحول فى الهيكل الصناعى يتم بشكل مخطط ، حيث تنتقل من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الراسمالية ثم الصناعات الثقيلة ، وأن هذه التحولات المرحلية تؤدى الى زيادة معدل النمو الاقتصادى كلما انتقلت الصناعة من مرحلة الى اخرى .

اى أن هاتين المجموعتين من النظريات تفسران النمو الاقتصادى على أنه نتيجة للتغيرات التى تحدث فى هيكل الصـــناعة ، وان كان هـــذا الأمر صحيحا الى حد ما ، ولكنه ليس صحيحا على اطـــلاقه ، فالمفـــروض أن التحولات فى هيكل الصناعة يكون لهـــا أثر ايجـــابى على عملية التنميـــة الاقتصادية بسبب التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية ، وبسبب الوفورات الخارجية التى تخلقها هذه المشروعات من ناحية أخرى ، « ومع هذا فالتعميمات الخاصة بمساهمة الصـــناعات الاســـتهلاكية أو الرأسمالية فى عملية التنمية أو التعميمات الخاصة بالمنافع المتوقعة لصناعات معينة (مثل الحديد والصلب) هى تعميمات خطيرة »(٢٥) .

هذا وقد حاولت دراسات أخرى تحليل العلاقة بين متوسط دخـــل الفرد ، وبين الهيكل الصناعى ، عن طريق المعالجة الاحصائية ، فقد وصل تشينرى Chenery وآخرون الى وجود علاقة بين متوسط دخـــل الفرد ودرجة التصنيع فكلما ارتفع مستوى الدخل ارتفعت المهارة الفنيـــة للعمال وارتفع معدل التراكم الرأسمالى(٢٦) .

أما ما يزلز Meizles فقد اعتبر نمط الانتاج دالة فى نمو الدخل ، وخلص الى الانخفاض النسبى للصناعات الغذائية والغزل والنسيج فى مراحل النمو الاقتصادى الأولى التى يتراوح فيها دخل الفرد بين ١٠٠ — ٢٥٠ دولار ، وان هذه الصناعات تستمر فى الانخفاض كلما ارتفع دخل الفرد ، أما فى المراحل المتقدمة جدا فتوجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصـــادى وبين نمو الصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية ، بينما تنمو الصناعات الكيماوية بشكل مضطرد مع استمرار التقدم الاقتصادى(٢٧) .

وبالرغم من أهمية الدراسات الاحصائية التى تربط بين هيكل الصناعة وبين التقدم الاقتصادى ، الا أنه يؤخذ عليها عدم أخذها فى الحسبان دور التخطيط فى رسم أنماط التصنيع وعزل قوى السوق التى قد تؤثر بالســـلب على نمط التصنيع واهمالها للعلاقات التوازنية لفروع الصناعة المختلفة ، وتأكيدها بشكل كبير على عامل الزمن عند تحديد هيكل الصناعة(٢٨) .

جـدول رقم (١١)
تطور الانتاج المحلى فى الصناعات التحويلية
خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٢/٨١

(بالمليون جنيه وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩)

البيـــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	١٩٧٥	٨١/٨٠	٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعة غذائيـة ومشـروبات وتبغ	٤٨٤,٦	٥٥٨,٤	٦٨٥,٤	٨٠٤,٣	٨٠١,٧	٧٥٣,٢	١٩٠١,٤
صناعة غزل و نسيج ملابس جاهزة وأحذية	٢١٢,٨	٢٨٦,٢	٣٢١,١	٤٢٠,٤	٤٣٥,٥	٤٥٦,٦	١٤٧٨,٤
المجمـــوع	٦٩٧,٤	٨٤٤,٦	١٠٠٦,٥	١٢٢٤,٧	١٢٣٧,٢	١٢٠٩,٨	٣٣٧٩,٨
الصـــناعات الوسيطة :							
صناعات خشب ومنتجاته	١٤,٢	٢٣,٧	٢٦,١	٢٨,٥	٢٥,٩	٣٩,٤	٩٩,٧
صناعات ورق ومنتجاته	٣,٤	١٨,٠	٢٣,٠	٢٣,٨	٣١,٨	١٩,٩	٥٢,٨
صناعة جلود ومنتجاته	٨,٨	٩,٠	١٠,١	١٦,٠	٢٠,٤	١٨,٤	٦٠,٨
صـــناعة المطـــاط	٦,٣	١٠,١	١٣,٠	١٣,٤	١٤,٤	١٠,٠	٢٩,٠
صـــناعات كـــيماويـــة	٣١,٨	٩٠,٢	١١٩,٢	١٠٧,٣	١٣٩,٢	١٣٠,١	٣٥١,٧
صناعات من خامات غير معدنية	٢١,٧	٣٧,٢	٤٨,٨	٥٦,٠	٧٥,٩	١١٣,٦	٢٥٠,٤
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٣٧,٢	٦٤,٤	٨٣,١	١٢٣,٣	١٥٠,٦	١٩٢,٢	٥٤٧,١
المجمـــوع	١٢٣,٤	٢٤٤,٥	٣٢٣,٣	٣٦٨,٣	٤٥٨,٢	٥٢٣,٦	١٣٩١,٥
الصـــناعات الرأسمالية :							
صناعة آلات غير كهربيـــة	٤,٢	٧,٥	١٣,٣	١٤,٩	١٦,٤	١٠,٨	٤٥,٢
صناعة آلات كهربيـــه	٦,٩	٢٦,٠	٣٧,٢	٤٢,٤	٥٢,٢	٧٥,٢	١٨٥,٤
صناعة وسائل نقل	١٣,٩	٢٧,٤	٣٣,٦	٥١,٧	٥٢,٨	٧٤,٨	٢٠٦,٩
المجمـــوع	٢٥,٠	٦٠,٩	٨٤,١	١٠٩,٠	١٢١,٤	١٦٠,٨	٤٣٧,٥
صناعات متنـــوعة (١)	١٠,٢	١٢,٤	١٠,٨	١١,٧	٩,٦	٥٧,٤	١٤٦,٧
الإجـــمالى العـــام	٨٥٦,٠	١١٦٢,٤	١٤٢٤,٧	١٧١٣,٧	١٨٢٦,٤	١٩٥١,٦	١٩٧٥,٧

المصـــدر :

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — كتاب الإنتاج الصناعى السنوى .

— وزارة التخطيط — تقـــارير المتـــابعة .

(١) تتضمن صناعات غير مميزة للإنتاج الحربى اعتباراً من عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٢)

هيكل الصناعة التحويلية فى مصر
فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٨٢/٨١

(نسبة مئوية)

البيان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٥٦,٦	٤٨,٠	٤٨,١	٤٦,٩	٤٣,٩	٣٨,٦	٣٥,٥
صناعات غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٢٤,٨	٢٤,٦	٢٢,٥	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٣,٤	٢٧,٦
المجموع	٨١,٤	٧٢,٦	٧٠,٦	٧١,٤	٦٧,٧	٦٢,٠	٦٣,١
الصناعات الوسيطة :							
صناعة خشب ومنتجاته	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٩
صناعة ورق ومنتجاته	٠,٤	١,٥	١,٦	١,٤	١,٧	١,٠	١,٠
صناعة جلود ومنتجاته —	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٩	١,١
صناعة المطاط	٠,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٥	٠,٥
صناعات كيماوية	٣,٧	٧,٧	٨,٤	٦,٣	٧,٦	٦,٧	٦,٦
صناعات من خامات غير معدنية	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٤,١	٥,٨	٤,٧
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٤,٣	٥,٥	٥,٨	٧,٢	٨,٢	٩,٨	١٠,٢
المجموع	١٤,٤	٢١,٠	٢٢,٧	٢١,٥	٢٥,١	٢٦,٧	٢٦,٠
الصناعات الرأسمالية :							
صناعة آلات غير كهربية	٠,٥	٠,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٨
صناعة آلات كهربية	٠,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٤	٢,٩	٣,٩	٣,٥
صناعة وسائل نقل	١,٦	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٣,٨	٣,٩
المجموع	٢,٩	٥,٢	٥,٩	٦,٣	٦,٧	٨,٣	٨,٢
صناعات متنوعة	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٢,٩	٢,٧
الإجمالى العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١١) .

وبدراسة هيكل الصناعة المصرية فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٢/٨١ طبقا لمـــا يوضحه الجدولين رقمى (١١) و (١٢) يمكن استخلاص البيانات الآتيـــة :

البيـــان	٪ من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ٧٠/٦٩-٦٠/٥٩	٪من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ٨١/٨٠-٧١/٧٠	٪من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ١٩٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية تمثل	٧٥	٦٧	٦٤
الصناعات الوسيطة تمثل	٢٠	٢٦	٢٧
الصناعات الرأسمالية تمثل	٥	٦	٨

وبمقارنة هذه الأرقام بالمعايير التى توصل اليها هوفمان ، نجـد أن الصناعة المصرية تعانى خللا هيكليا خلال فترة الدراسة كلها ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨١/٨٠ لصالح الصناعات الاستهلاكية ، حيث انه فى فترة الستينات تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى الرأسمالية ١٥ : ١ وفى فترة السبعينات تبلغ هذه النسبة ١١ : ١ ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ تبلغ ٨ : ١ ، وهى نسبة لا تقارن بمعيار هوفمان الذى تبلغ فيه النسبة بين انتاج الصناعتين ١ : ١ ، واذا اضفنا انتاج الصناعات الوسيطة الى انتاج الصـــناعات الرأسمالية واعتبرناهما ينتميان الى الصناعات الرأســمالية باعتبـــار أن الصناعات الوسيطة تضم الصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية وهمـــا صناعتان تعتبران من الصناعات الرأسمالية ، كما يجب عدم اغفال أهمية باقى الصناعات الوسيطة الأخرى كمدخلات أساسية وهامة لعملية التصنيع . وبعد اضافة الصناعة الوسيطة الى الصناعات الرأسمالية ، توضح النتائج أن الصناعة التحويلية فى مصر تعانى أيضا من خلل هيكل بسيط لصـــالح الصناعات الاستهلاكية حيث تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى جملة انتاج الصناعتين الوسيطة والرأسمالية فى فترة الستينات ٣ : ١ وفى فترة السبعينات ١ر٢ : ١ ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ تبلغ ٩ر١ : ١ ، وهى نسبة اقتربت من حالة التوازن لاسيما فى عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول رقم (١٣)

معدلات النمو فى الصناعات التحويلية
فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠

البيان	٦٠/٥٩ إلى ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ إلى ١٩٨٠	٦٠/٥٩ إلى ١٩٨٠
الصناعات الاستهلاكية :			
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٣,٨	(٠,٦)	٢,٦
صناعات غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٤,٦	٠,٩	٥,٥
المجموع	٤,٠	(٠,١)	٣,٥
الصناعات الوسيطة :			
صناعات خشب ومنتجاته	٧,٦	٣,٨	٨,٤
صناعات ورق ومنتجاته	٥٢,٤	(١,٧)	٢٣,١
صناعات جلود ومنتجاته	١,٣	١,٦	٥,٢
صناعات المطاط	٩,٧	(٢,٥)	٢,٨
صناعات كيماوية	٢٥,٠	٢,١	١٤,٧
صناعات من خامات غير معدنية	١١,٤	١٠,٣	٢٠,٢
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	١١,٢	٥,٦	١٩,٨
المجموع	١٤,٧	٤,٢	١٥,٤
الصناعات الرأسمالية :			
صناعة آلات غير كهربية	١٩,٧	(٢,٧)	٧,٥
صناعات آلات كهربية	٣٩,٩	٧,٧	٤٧,١
صناعة وسائل نقل	١٢,٩	٤,٥	٢٠,٩
المجموع	٢١,٥	٤,٨	٢٥,٩
صناعات متنوعة	٠,٥	٣٨,٩	٢٢,١
الإجمالى العام	٥,١	١,٤	٦,١

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١١)

( ) يعنى النمو بالسالب

وعلى ذلك فان الأمر يتطلب الاهتمام الكبير بدفع عجلة الصناعات الوسيطة والراسمالية وتطويرها بشكل سريع لتصل الى حالة التوازن المطلوبة ، حيث انهما مفتاح التقدم الصناعى .

ويحدث هذا الاختلال الهيكلى بالرغم من ارتفاع معدلات النمو للصناعات الوسيطة والراسمالية خلال فترة الدراسة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠ حيث بلغ هذا المعدل حوالى ١٥ر٤٪ سنويا فى المتوسط فى الصناعات الوسيطة ، ٢٦٪ سنويا فى المتوسط فى الصناعات الراسمالية بينما لم يتجاوز ٣ر٥٪ فى الصناعات الاستهلاكية وهذا الأمر لا يعدو أن يكون ظاهرة احصائية طبيعية لمعدلات النمو التى بدات من أساس منخفض ، كحالة الصناعات الوسيطة والراسمالية ، بينما الصناعات الاستهلاكية لها قاعدة عريضة فى مصر منذ فترة طويلة ، حيث ـ على سبيل المثال ـ انشئت صناعة السكر عام ١٨٣٥ ، وصناعة الغزل والنسيج عام ١٩١١ .

وبمقارنة الهيكل الصناعى فى مصر خلال فترة الدراسة بالهيكل الصناعى فى مراحل التنمية الصناعية الأولى ببعض الدول الصناعية المتقدمة طبقا لدراسة هوفمان ، نجد الهيكل الصناعى المصرى فى عام ١٩٦٠/٥٩ يشبه الهيكل الصناعى لبريطانيا عام ١٨٥١ وفرنسا فى الفترة ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ واليابان عام ١٩٠٠ حيث كانت نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى الراسمالية فى هذه الدول ٤ر٥ ـ ٤ر٨ : ١ وكذلك فى مصر .

أما هيكل الصناعة فى مصر عام ١٩٦٥/٦٤ يشبه هيكل اليابان عام ١٩١٢ حيث كانت النسبة ٢ر٨ : ١ .

أما الهيكل الصناعى فى مصر عام ١٩٧٥ ، فيشابه الهيكل الصناعى فى سويسرا عام ١٩٨٥ ، وكندا عام ١٩٠١ ، واليابان عام ١٩٢٥ ، حيث كانت النسبة ١ر٢ : ١ .

أما هيكل الصناعة المصرية عام ١٩٨١ ، فانه يشبه هيكل الصناعة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٠ ، ويشبه بلجيكا عام ١٨٩٦ وبريطانيا عام ١٩٠١ والمجر عام ١٩٢٦ ، حيث كانت تبلغ النسبة ٨ر١ : ١ .

ومن هذه المقارنة يتبين مدى تخلف الصناعة المصرية عن البلدان الصناعية المتقدمة ، حتى وعن البلدان الاشتراكية مثل المجر ، كما توضح أن درجة التصنيع فى مصر حاليا تعادل درجة التصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية (على سبيل المثال) عام ١٨٨٠ ، أى تتأخر عنها بحوالى مائة عام تقريبا .

وفى دراسة للبنك الدولى للانشاء والتعمير عن انماط التنمية لأكثر من مائة دولة خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ، توصل فيها الى أن البـلاد التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٤١ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد فيهـا من الناتج القومى الاجمالى ٤٨٠ دولار يكون ٢٠٪ من ناتجها المحلى الاجمالى على الأكثر متولدا فى الأنشطة الأولية ، ٣٠٪ فى الصـناعة التحـويلية ، وحوالى ٤٠٪ فى الخدمات ، ٨٪ فى المرافق الأساسية(٢٩) ، وهذه هى الصورة النمطية لهيكل انتاج فى اقتصاد يشبه الاقتصاد المصرى .

جـدول رقم (١٤)

هيكل الاقتصاد المصرى فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ٨١/١٩٨٢
مقارنة بهيكل الاقتصاد النمطى

	هيكل الاقتصاد النمطى طبقاً لدراسة البنك الدولى	هيكل الاقتصـاد المصرى		
		٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٩/١٩٧٠	٧٠/١٩٧١ إلى ٨٠/١٩٨١	عام ٨١/١٩٨٢
	٪			
القطـاعات الأوليـة	٢٠	٣٨	٣٠,٩	٤١
الصناعة التحويليـة	٣٠	١٧	١٧,٥	١٣,٥
الخـدمات	٤٠	٤٤	٤٣,٧	٣٦,٤
المرافق الأساسية	٨	٠,٤	٦,٩	٩,٢

المصـدر : محسوب من :
وزارة التخطيط ، الخطط السنوية ، وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة .

وبمقارنة هيكل الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة بهذا الهيـكل النمطى طبقا للجدول (١٤) ، يتضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من اختلال هيكلى لصالح قطاعات الخدمات والقطاعات الأولية ، بينما تشكل الصناعة التحويلية حوالى ١٧,٥٪ فقط من جملة الناتج المحلى المتولد فى السبعينات، وهذه النسبة تزيد قليلا عن نصف النسبة النمطية التى نشرها البنك الدولى، وانخفضت عن نصف هذه النسبة فى عام ٨١/١٩٨٢ بسبب طغيان قطـاع البترول فى هذا العام حيث كان يمثل ١٩٪ بينما كان يشكل ١,٩٪ فقط عام ١٩٧٥ .

وهذا يؤكد النتائج التى توصلنا اليها سلفا ، وهى حالة الاختـــلال الهيكلى التى يعانى منها الاقتصاد المصرى عامة ، والصناعة التحويلية خاصة ، وهذا أمر يدعو الى ضرورة العمل الجاد نحو اعادة التوازن للاقتصاد المصرى عامة ، ولقطاع الصناعة خاصة ، وذلك عن طريق دفع عملية التنمية فى القطاعات السلعية (الزراعية والصناعة) ، على وجه العموم ، ولاسيما دفع عجلة التنمية فى الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية حيث انهما جوهر الصناعة وبالتبعية الاقتصاد القومى كله .

الخلاصـــة :

استعرضت هذه الدراسة جوانب عديدة لعملية التصنيع فى مصر خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٠/١٩٨١ اهمها :

ـ اهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى ، والاستثمارات الموجهـــة لهـــا .

ـ هيكل تكاليف السلع الصناعية .

ـ العوامل المسئولة عن النمو الصناعى .

ـ سياسة الاحلال محل الواردات ونتائجها .

ـ التغيرات الهيكلية واثرها على انتاجية عنصر العمل ، وطبيعـــة هذه التغيرات ومدى التوازن بين معدلات نمو الصناعات المختلفة .

وخلصت الدراسة الى :

١ ـ تشارك الصناعة بنسبة ٢٨٪ تقريبا فى الانتاج القومى ، وبنسبة ١٤٪ فى القيمة المضافة ، ويعمل بها ٥ر١٢٪ من جملة القوة العـــاملة ، وتمنح لهم أجورا تبلغ ١٨ فى المـــائة من جملة الأجور على المستوى القومى، وذلك فى عام ٨١/١٩٨٢ ، وهذا أمر يؤكد ضرورة الاهتمام بها ، ولا حجـــة للقول بأن نقص الأموال فى مصر يحول دون ذلك ، فان مصر تزخر بقـــوة عمل كافية ورخيصة ، والعمل الرخيص ـ شريطة أن يكون انتاجيـــا ـ كان الثروة الكبرى التى مكنت بعض الدول مثل اليابان وهونج كونج من التصـــنيع .

٢ ـ منحت الدولة قطاع الصناعة والتعدين استثمارات تزايدت على مر السنوات فارتفعت جملة الاستثمارات فى الصناعة والتعدين من ٥٩ مليون جنيه عـــام ٦٠/١٩٦١ الى ١١٢٠ عـــام ٨١/١٩٨٢ ، ولم ينخفض نصيب الصناعة فى الاستثمارات الكلية عن ٢٥٪ . ومع ذلك تدهورت انتاجيـــة الاستثمار حيث ارتفع معامل الاستثمار الناتج (نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعة الى الناتج الصناعى) من ٣ر١ ـ ١ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ

١٩٦٥/٦٤ الى ١٣ر٣ — ١ خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ ، وذلك بسبب التركيز على الصناعات الثقيلة فى الفترة الأخيرة ولاسيما صناعة الألومنيوم والحديد والصلب والصناعات الكيماوية . وهذا يدعو الى ضرورة احداث توازن بين الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة لما للأخيرة من اهمية بالغة فى زيادة الانتاج القومى .

٣ — المكون المحلى فى مستلزمات الانتاج آخذ فى التناقص خلال فترة الدراسة مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج ، وان قطاع الصناعة التحويلية غير قادر على تغطية تكاليف استيراده لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها من الخارج ، كما انه يعانى من زيادة معدلات الفاقد والتالف وسوء استخدام مستلزمات الانتاج بدليل ارتفاع المعامل الفنى من ٦٩ر٠ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧٢ر٠ عام ١٩٨٣/٨٢ . وذلك كله يشكل ضغطا على ميزان المدفوعات مما يستدعى ضرورة تحسين العملية الانتاجية وزيادة انتاجية عناصر الانتاج جميعها .

٤ — كان لسياسة الاحلال محل الواردات دور نسبى كبير يلى دور الطلب المحلى فى زيادة النمو الصناعى فى الستينات ، بينما كان الطلب المحلى مسئولا عن النمو كله الذى حدث فى السبعينات ، أما دور الصادرات (الطلب الخارجى) فهو ضعيف خلال فترة الدراسة كلها ، شأنه فى ذلك شأن جميع البلدان النامية . وهذا يدعو الى ضرورة تشجيع الصناعات الوسيطة والرأسمالية وكذلك التصديرية ، حيث الاهتمام بمثل هذه الصناعات يقلل من حجم الاستيراد ويساهم فى رفع القدرة التصديرية للصناعة الى الدرجة التى تستطيع معها تغطية احتياجاتها من الخارج أولا ، ثم تحقق فائضا يساهم فى تخفيض الضغوط عن ميزان المدفوعات ثانيا .

٥ — ارتفعت انتاجية العامل فى الصناعة التحويلية بمقدار ٥ر٧ جنيها سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ ، فى حين ارتفعت بمقدار ٥٣ جنيها سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ — ١٩٨١/٨٠، وبذلك تكون زيادة انتاجية عنصر العمل ساهمت بنسبة ٢ر٥٪ سنويا فى المتوسط فى الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة خلال الستينات ، بينما بلغت هذه النسبة حوالى ١٦٪ فى فترة السبعينات ، وذلك لأن فترة الستينات كانت بداية التصنيع الحقيقى ، ومن ثم كانت فترة اكتساب مهارات وخبرات جديدة ، وعادة نتائج وآثار عملية تراكم الخبرات والمعارف الجديدة ، لا تظهر الا بعد فترة طويلة ، وهكذا بدأت نتائج هذه العملية التى تكونت فى الستينات تظهر فى السبعينات .

وكان لتناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة أثر ايجابى على زيادة الانتاجية ، بينما كان لتناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى الصناعات الرأسمالية أثره السلبى على الانتاجية وذلك خلال السبعينات ، وهذا أمر يتطلب ضرورة اعطاء

الأولية نحو زيادة عدد العاملين ـ الى الحد الأمثل ـ فى الصناعات الرأسمالية مع تدريبهم التدريب المناسب ، وتخفيض أعدادهم فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة ولا سيما الصناعات من خامات غير معدنية والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية .

٦ ـ تعانى الصناعة التحويلية فى مصر من خلل هيكلى لصالح الصناعات الاستهلاكية حيث تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى انتاج الرأسمالية ١٥ : ١ فى الستينات ، ١١ : ١ فى السبعينات ، ٨ : ١ فى عام ١٩٨٢/٨١ وهى نسبة لا تقارن بمعيار هوفمان ، الذى تبلغ فيه هذه النسبة ١ : ١ ، مما يستدعى الاهتمام الكبير بدفع عجلة النمو فى الصناعات الوسيطة والرأسمالية وتطويرها بشكل سريع لتصل الى حالة التوازن المطلوبة ، حيث أنهما مفتاح التقدم الصناعى .

وبمقارنة الهيكل الصناعى المصرى حاليا بمثيله فى بعض البلدان الصناعية ، نجد أنه حاليا يشبه ما كانت عليه الصناعة الأمريكية عام ١٨٨٠ ، والصناعة البلجيكية عام ١٨٩٦ والصناعة البريطانية عام ١٩٠١ والصناعة فى المجر عام ١٩٢٦ ، ومن هنا يتضح مدى تخلف الصناعة المصرية .

٧ ـ بمقارنة هيكل الاقتصاد المصرى بهيكل الاقتصاد النمطى طبقا لدراسات البنك الدولى للانشاء والتعمير ، يتضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من خلل هيكلى لصالح قطاعات الانتاج الأولى والخدمات ، حيث تشكل الصناعة التحويلية ١٣٫٥٪ من جملة الانتاج القومى ، وهى نسبة تقل عن نصف النسبة النمطية التى تبلغ ٣٠٪ طبقا لدراسة البنك الدولى .

مراجع الدراسة

1) A.P. Thirlwall, Growth and Development, 111 Edition, The MacMillan Press, LTD, London, 1983, pp. 55-56.

2) See The Symposium on Kaldor's growth laws, edited by A.P. Thirlwall in journal of post - keynesian Economic, spring 1983.

(٣) وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤

(٥) المرجع السابق ، ص ٩

(٦) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٧) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الأول ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

(٨) مورارى د . برايش ، التنمية الصناعية ، ترجمة عمر القبانى ، دار الكرنك ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣٩ .

(٩) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١١) روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ — ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة دكتور صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٥٥ .

(١٢) مستقاة من مقابلات شخصية فى الهيئة العامة للتصنيع ، وهيئة القطاع العام للسلع الهندسية ، وشعبة الصناعة بوزارة التخطيط .

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) المصدر السابق .

15) H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, Vol. 50, No. 2, Sept. 1960, p. 641.

16) Lewis and Soligo, Op. cit., p. 100.

16) J. Ahmed, Import Substitution and Structural Change in Indian, Manufacturing Industry, 1950-66, Journal of Development Studies, Vol. 4, No. 3, 1968, p. 364.

Nasette Kuuya, Import substitution As an Industrial stratigy, "The TANZANIA Case", in the conference of Industrialization and income Distribution in Africa, Cairo, November 1976, pp. 4-15.

(١٨) محمد عبد الفتاح ابراهيم ، استراتيجية تمويل الصـــــناعة ، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ، الهيئة العامة للتصنيع ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ١٦ ــ ١٨ وكذلك

19) U.N. World Economic Survey of 1967.

(٢٠) جرت العادة على قياس الاحلال محل الواردات بانه التغير فى قيمة الواردات انظر

Desai "Alternative Measures of Import substitution" Oxford Economic papers, Vol. 27, No. 3, 1969.

وكذلك انظر روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ص ٢٥٢ ــ ٢٥٤

(٢١) روبرت مابرو وسمير رضوان ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٣) ارتفع استهلاك الجلود من ١٨ الف طن عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٥ آلاف طن عام ١٩٧٠/٦٩ ، وارتفع استهلاك الكاوتشوك من ١٠٢١ الف طن الى ١٤٣١ الف طن خلال نفس الفترة .

24) Dr. Karl Heing Horn, Structural Changes and Productivity, Meom. 773. May 1967, I.N.P. Cairo.

وكذلك وزارة التخطيط ، وثيقة رقم ٦١٣٧ ، ديسمبر ١٩٧١ .

25) W.G. Hoffman, The Growth of Industrial Economics, Manchester University Press, 1958.

and H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth American Economic Review, 50 No. 2, Sept. 1960.

and S. Kuznets, Economic Growth of Nations : Total Outputé and Production Structure, Cambridge, Mars, 1971.

and R.B. Sutdiffe, Industry and Underdevelopment London, 1971.

26) E.D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, London, and New York, 1957.

and, P.C. Mahalanobis, The Approach of operational Research to planning in India Sankh a o, 1955.

and, R. Findlay, Capital Theory and Development planning Review of Economic Studies, 9 Feb. 1962.

(٢٧) روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٥ .

28) H.B. Chenery, op. cit., H.B. Chenery and L. Taylo, Development patterns : Among Countries and over Time. Review of Economics and statistics, 50, 1968.

29) H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, 1960, A. Maizles Industrial Growth and world Trade, Cambridg University Press, 1963.

(٣٠) د. محمد الخلوى ، دراسة تحليلية لهيكل الصناعة المصرية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٣٠ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٠، ص ١١ — ١٣ .

(٣١) د. جودة عبد الخالق ، امكانيات نمـــو الاقتصـــاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات ، المؤتمر العلمى السنوى الســـابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٧ . نقلا عن :

Hollis Chenery and Moises syrquin, patterns of Development 1950-1970, A world ank Research Publication (published for world Bank by Oxford University Press, 1975), ch. 2.